

Distr.: General
21 March 2022
Arabic
Original: English



بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير، المقدم عملاً بالفقرة 55 من قرار مجلس الأمن 2612 (2021)، التطورات التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى 16 آذار/مارس 2022. وهو يتضمن وصفاً للتقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ التقرير السابق المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2021 (S/2021/987)، بما في ذلك التقدم المحرز في بلوغ المعالم وتحقيق المؤشرات التي حددتها الحكومة والأمم المتحدة في الخطة الانتقالية.

ثانياً - التطورات السياسية

2 - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تطورات متصلة بالعملية الانتخابية، وإدارة المقاطعات، والشراكات الإقليمية.

3 - وفي 13 كانون الأول/ديسمبر، في الخطاب السنوي عن حالة الأمة، كرر الرئيس فيليكس أنطوان تشيلومبو تشيسيكودي التزامه بإجراء انتخابات حرة وديمقراطية وشفافة ضمن الإطار الزمني الدستوري. وحث الحكومة أيضاً على حشد أموال لدعم العمليات الانتخابية التي تقوم بها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وطلب إلى البرلمان أن يعتمد التشريعات الانتخابية التي لم تُعتمد بعد. وقدم عضو اتحاد الأمة المقدس ذي الأغلبية البرلمانية سيرفو بيتشو نسينغي بولولو أحدث صياغة لمشروع قانون الانتخابات في 3 كانون الأول/ديسمبر، اقترحت فيها شروط جديدة للترشح للمناصب المنتخبة، ومنها شرط أن يحمل كلا والدي المرشح الجنسية الكونغولية. وفي 23 كانون الأول/ديسمبر، وافقت الجمعية الوطنية على ترشيحات الأعضاء المنسقين عن الجبهة المشتركة من أجل الكونغو، وهي جماعة معارضة، لشغل المناصب الشاغرة المتبقية في اللجنة، وهي مناصب النائب الثاني للرئيس، وأمين الخزانة، وعضو في الهيئة العامة. وفي



رسالة مؤرخة 15 كانون الأول/ديسمبر، طلب رئيس اللجنة، دينيس كاديفا، إلى الأمم المتحدة أن توفد بعثة لتقييم الاحتياجات لتتظر في الطرائق الممكنة لتقديم المساعدة الانتخابية.

4 - وفي 6 و 11 كانون الثاني/يناير، على التوالي، قام رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بتعيين طوطو مابيكو أميناً تنفيذياً وطنياً للجنة، وماري - جوزي كابينغا نائبة له، وهي أول امرأة تعين في هذا المنصب. ورأى العديد من أعضاء المعارضة، بما فيها ائتلاف لاموكا، أن هاتين الشخصيتين قريبتان من الحكومة الحالية ودعا إلى اتخاذ إجراءات لتقادي تسييس اللجنة. وفي 3 شباط/فبراير، عرض السيد كاديفا خريطة طريق انتخابية للفترة 2021-2027، تشمل تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية محلية في المرحلة الأولى، وانتخابات غير مباشرة لأعضاء مجلس الشيوخ وحكام المقاطعات ومناصب محلية أخرى في المرحلة الثانية، ومرحلة نهائية لتعزيز استدامة العمليات الانتخابية. وحدد السيد كاديفا العوامل التي يمكن أن تتسبب في تأخير العملية الانتخابية، ومنها التنفيذ المتزامن للتعداد العام، وعملية تحديد هوية السكان وتسجيل الناخبين. ودعا الحكومة إلى الإسراع في صرف الأموال اللازمة لدعم العمليات الانتخابية. وفي 4 شباط/فبراير، وافق مجلس الوزراء، برئاسة السيد تشيسيكودي، على ثلاثة مشاريع مراسيم بشأن القيام بشكل متزامن بتنظيم عمليات تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم، والتعداد العام للسكان، واستحداث بطاقة الهوية الوطنية، وإنشاء قاعدة بيانات عامة للسكان. وواصلت البعثة اتصالاتها بالجهات الفاعلة السياسية من أجل تعزيز توافق الآراء بشأن الإصلاحات الانتخابية، وتشجيع أصحاب المصلحة على تهيئة بيئة سياسية تقضي إلى عملية انتخابية وسلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع.

5 - وفي 29 كانون الثاني/يناير، أقيمت في جان - مارك كابوند - أ - كابوند من منصبه كرئيس مؤقت للاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، مما أكد وجود توترات في الحزب. وفي 5 شباط/فبراير، ألقت الوكالة الوطنية للاستخبارات القبض على المستشار الخاص للرئيس لشؤون الأمن، فرانسوا بيا، بسبب مزاعم مشاركته في أنشطة تمس الأمن القومي. وقد حل محله مساعده الرئيسي، جان - كلود بوكاسا.

6 - وفي 24 كانون الأول/ديسمبر، اختتم كل من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ دورتهما العادية لشهر أيلول/سبتمبر. واعتمد خلال الدورة قانون المالية لعام 2022، المقدر أنه يبلغ حوالي 11 بليون دولار. وتشمل أولويات الميزانية الجديدة شؤون الدفاع والتعليم والصحة والبنية التحتية والزراعة. وفي 17 و 18 كانون الأول/ديسمبر على التوالي، اعتمد كل من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ قانوناً يمكن الحكومة من إصدار مراسيم قوانين لتمديد حالة الحصار في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية لفترات مدة كل منها 15 يوماً خلال العطلة البرلمانية.

7 - وفي 22 و 23 كانون الأول/ديسمبر، ترأس السيد تشيسيكودي الدورة الثامنة لمؤتمر حكام المقاطعات. وأبرز حالة عدم الاستقرار السياسي التي تلت إقالة 12 حاكماً واثنين من نواب الحكام ورؤساء بعض مجالس المقاطعات بسبب التصويت بحجب الثقة عنهم في مجالس المقاطعات المعنية. وشدد حكام المقاطعات على التحديات التي يواجهونها في مجال الحكم، ومنها تدخلات الجهات الفاعلة السياسية الوطنية في شؤون المقاطعات، والنقطع الذي يتسم به صرف الإيرادات المتأخرة وتكاليف التشغيل إلى المقاطعات. وتضمنت الوثيقة الختامية التي تمخض عنها المؤتمر وقفاً اختيارياً مدته سنتان لتطبيق ملتزمات حجب الثقة التي تقدمها مجالس المقاطعات، وتعهداً بالبدء في إصلاحات لضمان استقرار مؤسسات المقاطعات. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر، وقع السيد تشيسيكودي البرنامج الإنمائي المحلي، الذي يشمل جميع الأقاليم، البالغ عددها 145 إقليماً، بميزانية قدرها 1,66 بليون دولار.

8 - وعقب بدء القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (القوات المسلحة الكونغولية) وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية في تنفيذ عمليات عسكرية ضد القوات الديمقراطية المتحالفة في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، وقع البلدان مذكرة تفاهم في بونيا في 8 كانون الأول/ديسمبر لتحديد شروط شراكتها. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر في كيغالي، وقعت الشرطة الوطنية الكونغولية والشرطة الوطنية الرواندية مذكرة تفاهم لإضفاء الطابع الرسمي على تعاونهما عبر الحدود في مكافحة الجريمة عبر الوطنية وتحقيق الاستقرار في المنطقة. وفي حين أن بعض أعضاء البرلمان أعربوا عن تأييدهم للعمليات المنفذة بالاشتراك مع أوغندا، أعرب بعض الفاعلين السياسيين المنتمين للمعارضة والأغلبية عن قلقهم إزاء إبرام اتفاقات مع رواندا وأوغندا، مشيرين إلى انعدام إطار سياسي وقانوني لذلك، وإلى مخاطره المحتملة على سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية ووحدتها.

9 - وفي 19 كانون الثاني/يناير، في برازافيل، حضر السيد تشيسيكيدى الدورة العادية العشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وتسلّم مهام رئاسة الجماعة الاقتصادية. وفي 5 شباط/فبراير، ألقى السيد تشيسيكيدى كلمته الختامية بصفته الرئيس المنتهية ولايته للاتحاد الأفريقي في الدورة العادية الخامسة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي. وإذ أبرز الإنجازات التي تحققت خلال فترة رئاسته، أشار إلى التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق التجارة الحرة القارية الأفريقية، والمبادرات الرامية إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء والشباب، والجهود المبذولة من أجل التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

10 - واجتمعت البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، والمؤسسات الضامنة له في كينشاسا في 24 شباط/فبراير لحضور الاجتماع الرفيع المستوى العاشر لآلية الرقابة الإقليمية المنبثقة عن الاتفاق الإطاري، الذي ترأسه السيد تشيسيكيدى، والذي مثل فيه وكيل الأمين العام لعمليات السلام الأمين العام للأمم المتحدة. وفي البيان الختامي، أكد رؤساء الدول والحكومات من جديد التزامهم بالإطار؛ وأبدوا عزمهم على مواصلة الحوار والاتصالات الدبلوماسية من أجل نزع فتيل التوترات؛ وتعهدوا بتقديم دعمهم لجهود جمهورية الكونغو الديمقراطية في محاربة القوى الهدامة، بما في ذلك من خلال تعزيز التنسيق والتعاون؛ والتزموا بتعزيز التكامل الإقليمي والدور الكامل والمتساوي والهادف الذي تؤديه منظمات النساء والشباب والمجتمع المدني في العمليات السياسية، من بين قضايا أخرى.

ثالثا - الحالة الأمنية

ألف - مقاطعة إيتوري

11 - تدهورت الحالة الأمنية بسبب تصعيد الجماعات المسلحة لأعمال العنف. ويبدو أن الهجمات التي شنتها جماعة التعاونية من أجل تنمية الكونغو، وجماعة زائير المسلحة في إقليم دجوغو وماهاغي، والجهة الوطنية والداعية إلى الاندماج في الكونغو في إقليم إيرومو، استهدفت أفراداً من جماعات عرقية محددة ومن السلطات المحلية والتقليدية، والأشخاص المشردين داخليا، والقوات المسلحة الكونغولية. وظلت القوات الديمقراطية المتحالفة تشكل التهديد الرئيسي للمدنيين في إقليم إيرومو وجنوب إقليم مامباسا. وفي الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر إلى 7 آذار/مارس، قُتل 458 مدنيا، من بينهم 82 امرأة و 48 طفلا،

وُجرح 142 مدنيا، من بينهم تسع نساء و 24 طفلا. وبلغ عدد المشردين داخليا في مقاطعة إيتوري ما يقدر بنحو 1,97 مليون شخص.

12 - وأسفرت هجمات جماعة التعاونية من أجل تنمية الكونغو في إيتوري عن مقتل 196 مدنيا (143 رجلا و 30 امرأة و 23 طفلا). واستهدفت مواقع للمشردين داخليا أربع هجمات، من بينها ثلاث هجمات في إقليم دجوغو وهجوم واحد في إقليم إيرومو. وفي 1 شباط/فبراير، في موقع بلين سافو، قتلت جماعة التعاونية من أجل تنمية الكونغو 62 مدنيا، من بينهم 27 امرأة و 19 طفلا، وأصابت 34 آخرين بجروح. ودفعت هذه الديناميات فصائل جماعة زائير المسلحة إلى مزيد من التعبئة في المناطق التي تقيم فيها أغلبية من جماعة هيما العرقية في إقليم دجوغو، إلى جانب الهجمات الانتقامية التي شنتها جماعة زائير في منطقة التعدين في مونغبولو. وأدى التنافس من أجل السيطرة على مواقع التعدين في غرب دجوغو بشكل متزايد إلى نشوب نزاعات بين فصائل جماعة التعاونية من أجل تنمية الكونغو وجماعة زائير المسلحة، مما أدى بدوره إلى اشتداد خطر وقوع هجمات انتقامية وانتهاكات لحقوق الإنسان تستهدف أفراد مجتمعات هيما وليندو ونيالي وبيرا وألور.

13 - وتزايدت أنشطة جماعة التعاونية من أجل تنمية الكونغو أيضا في إقليم ماهاغي، الذي انسحبت إليه الجماعة فرارا من عمليات القوات المسلحة الكونغولية في إقليم دجوغو، وهو معقلها التقليدي. وأسفرت الهجمات التي شنتها فصائل جماعة التعاونية من أجل تنمية الكونغو عن مقتل 48 مدنيا، من بينهم 6 نساء و 4 أطفال، وإصابة 20 آخرين بجروح. وفي شمال إقليم إيرومو، شنت فصائل هذه الجماعة، التي كثيرا ما تكون في تحالف مع عناصر الجبهة الوطنية والداعية إلى الاندماج في الكونغو، هجمات على المدنيين، منها هجوم شُن في 15 كانون الثاني/يناير على قرية كوكويانغي، وأسفر عن مقتل 12 مدنيا، من بينهم 6 نساء و 4 أطفال، وجرح 9 مدنيين آخرين، من بينهم 3 نساء وطفلان.

14 - وفي إقليم إيرومو وجنوب إقليم مامباسا، في الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر إلى 7 آذار/مارس، أسفرت هجمات نسبت إلى القوات الديمقراطية المتحالفة عن مقتل 160 مدنيا، من بينهم 16 امرأة و 3 أطفال، وجرح 32 آخرين، من بينهم امرأة. وفي الفترة من 8 إلى 11 شباط/فبراير، نفذت القوات المسلحة الكونغولية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية عمليات استهدفت قواعد القوات الديمقراطية المتحالفة في إيرومو.

باء - مقاطعة كيفو الشمالية

15 - واستمرت حالة انعدام الأمن في منطقة الشمال الأكبر على الرغم من العمليات العسكرية المشتركة التي نفذتها القوات المسلحة الكونغولية والأوغندية ضد القوات الديمقراطية المتحالفة. ففي الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر إلى 7 آذار/مارس، شنت القوات الديمقراطية المتحالفة ما لا يقل عن 72 هجوما على المدنيين وعلى مواقع القوات المسلحة الكونغولية، تركزت في الجزأين الشمالي والجنوبي الشرقي من إقليم بيني. وأسفرت هذه الهجمات عن مقتل 145 مدنيا، من بينهم 21 امرأة و 3 أطفال، إلى جانب إصابة 27 مدنيا بجروح، من بينهم امرأتان و 6 أطفال.

16 - وتواصلت الهجمات التي تستخدم فيها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وأبلغ عن وقوع سبع حوادث من هذا القبيل في الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر إلى 7 آذار/مارس، منها هجوم شن على حانة في بيني في 25 كانون الأول/ديسمبر، استخدم فيه جهاز متفجر محمول يدوي الصنع، وتنجير في سوق في أويشا في 5 كانون الثاني/يناير، وآخر سوق في بلدة بيني في 5 شباط/فبراير. وفي 10 كانون الثاني/يناير، أعلن

تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية وسط أفريقيا عبر قنواته على وسائل التواصل الاجتماعي مسؤوليته عن الهجوم الذي وقع في 25 كانون الأول/ديسمبر. وقد بينت تلك الهجمات حدوث تطور مطرد في استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، مع ما يصاحب ذلك من مخاطر متزايدة على المدنيين. ونتيجة لذلك، نظمت البعثة، من خلال دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، دورات للتوعية بشأن الوقاية من مخاطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لموظفي الأمم المتحدة العسكريين والمدنيين، والجهات الأمنية التابعة للدولة، وموظفي المنظمات غير الحكومية، والسكان المحليين.

17 - وفي منطقة الشمال الأصغر، ظلت الاشتباكات فيما بين مختلف الجماعات المسلحة، والاشتباكات بين تلك الجماعات والقوات المسلحة الكونغولية، تشكل تهديداً للمدنيين. وأسفر القتال الذي دار في إقليم واليكالي بين جناح غيدون في جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد، من جهة، والقوات الوطنية الشعبية - جيش الشعب، من جهة أخرى، عن مقتل امرأة وطفلين. واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً بوقوع اشتباكات في إقليم روتشورو بين القوات المسلحة الكونغولية وحركة 23 مارس، التي يزعم أنها تشكلت من جديد. وفي الفترة ما بين 24 و 26 كانون الثاني/يناير، هاجم أفراد زعم أنهم تابعون لحركة 23 مارس مواقع القوات المسلحة الكونغولية المحيطة بقرية نيسيبي، مما أسفر عن مقتل 32 جندياً على الأقل. وأدى رد القوات المسلحة الكونغولية على ذلك بقذائف الهاون ونيران المدفعية الثقيلة إلى تشريد أعداد من السكان.

جيم - مقاطعتا كيفو الجنوبية ومانيمبا

18 - ظلت الحالة الأمنية متقلبة في مقاطعة كيفو الجنوبية. واستمرت أعمال العنف التي ترتكبها جماعات رايا موتومبوكي ضد المدنيين في المناطق المحيطة بإقليم شابوندا، في الجزء الشمالي الغربي من المقاطعة. وأدت العمليات العسكرية المنفذة ضد الجماعات المسلحة في كيفو الشمالية المجاورة، في إطار حالة الحصار، إلى نزوح السكان نحو منطقتي بونياكيرى وهومبو، حيث وصل ما يقدر بنحو 12 000 شخص منذ كانون الأول/ديسمبر. ومنذ بدء العمليات العسكرية في إيتوري وكيفو الشمالية، شهدت مناطق كيفو الجنوبية ذات الوجود المحدود لسلطات الدولة وجوداً متزايداً للجماعات المسلحة المرتبطة بالشبكات الإجرامية الإقليمية الضالعة في التعدين غير المشروع.

19 - وفي الهضاب العليا والهضاب الوسطى في أقاليم أوفيرا وفيزي وموينغا، استمرت أعمال العنف بين الجماعات المسلحة وضد المدنيين، بينما انتشر خطاب الكراهية عبر وسائل الإعلام المحلية والاجتماعية. وشكلت الجماعات المسلحة تهديداً مستمراً للمدنيين في بيبوكوبوكو، وخاصة منهم المشردون داخلياً. وهاجمت الجماعات المسلحة أيضاً مواقع القوات المسلحة الكونغولية ومراكز الشرطة وقوافل الإمدادات. وفي 15 و 18 شباط/فبراير، شنت عناصر من جماعة ماي ماي ياكوتومبا عدة غارات على القوات المسلحة الكونغولية في بيبوكوبوكو، مما أسفر عن مقتل 4 مدنيين، واثنين من أفراد القوات المسلحة الكونغولية، و 11 من عناصر الجماعة. وقتلت الجماعات المسلحة أيضاً ثلاثة من كبار ضباط القوات المسلحة الكونغولية، وتسعة من أفراد الشرطة المنتشرين حديثاً، وعدة جنود، وسرقت أسلحة وذخائر.

20 - وأدت الاشتباكات التي دارت في هضاب أوفيرا بين الجماعات المسلحة البوروندية، بما فيها حركة المقاومة من أجل سيادة القانون - تابارا، وقوات الدفاع الوطني البوروندية المزعومة، إلى اشتداد التهديدات التي يتعرض لها المدنيون، لا سيما بسبب ما تردد عن استخدام الأطراف للأسلحة الثقيلة. وفي أعقاب انسحاب القوات المسلحة الكونغولية المنتشرة في منطقة لولنغي، عززت فلور المجلس الوطني للتجديد

والديمقراطية سيطرتها على إقليمي فيزي وموينغا، اللذين تجري فيهما أنشطة مكثفة للتعدين بالوسائل التقليدية. وورد أن ميليشيات جماعة توا العرقية وفصائل ماي ماي مالايكا ابتزت المدنيين في كيفو الجنوبية وتجانيقا ومانبيما.

دال - مقاطعة تنجانيقا

21 - ظلت الحالة الأمنية في مقاطعة تنجانيقا تتسم باستقرار نسبي. بيد أن أعمال اللصوصية وأنشطة جماعات ماي ماي استمرت في إقليم نيونزو وفي منطقة بنديرا في إقليم كاليمي، وكثيرا ما تركزت حول مواقع التعدين. وفي الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر إلى 7 آذار/مارس، سجلت 68 حادثة من هذا القبيل، أسفرت عن مقتل 13 مدنيا من بينهم امرأة، وإصابة 20 مدنيا بجروح، من بينهم امرأة، وشهدت اغتصاب 7 نساء و 24 فتاة. ولا يزال أكثر من 200 5 شخص، منهم 1 697 امرأة و 2 907 أطفال، في مواقع المشردين داخليا في إقليم نيونزو بسبب نشاط جماعات ماي ماي.

رابعا - حالة حقوق الإنسان

22 - في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الثاني/يناير، وتقت البعثة 1 932 انتهاكا وتجاوزا لحقوق الإنسان، أي بزيادة نسبتها 9 في المائة مقارنة بفترة الأشهر الثلاثة السابقة. ويبين ذلك زيادة في الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة في المقاطعات المتضررة من النزاع، ولا سيما كيفو الشمالية وإيتوري وكيفو الجنوبية وتجانيقا. فقد ارتكبت الجماعات المسلحة 57 في المائة من مجموع الانتهاكات والتجاوزات الموثقة لحقوق الإنسان، مقابل ارتكاب الموظفين الحكوميين 43 في المائة منها. وذهب ما لا يقل عن 825 شخصاً ضحايا لعمليات قتل خارج نطاق القضاء و/أو بإجراءات موجزة (636 رجلا و 129 امرأة و 60 طفلاً)، وهو ما يفوق العدد المسجل في الأشهر الثلاثة السابقة، البالغ 576 شخصاً. وكانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن 722 عملية من هذه العمليات القتل.

23 - وارتكب أكثر من 92 في المائة من هذه الانتهاكات في المقاطعات المتضررة من النزاع، التي كُثفت فيها الجماعات المسلحة هجماتها على المدنيين. ففي كيفو الشمالية، لوحظت زيادة كبيرة في عدد الانتهاكات التي ارتكبها جنود القوات المسلحة الكونغولية، لا سيما في أقاليم ماسيسي وبوتيمبو. وكان مقاتلو القوات الديمقراطية المتحالفة مسؤولين عن أكثر الهجمات فتكا، إذ قتلوا 230 مدنيا (188 رجلا و 33 امرأة و 9 أطفال) في كيفو الشمالية وإيتوري. ومن بين أولئك المدنيين، قتل ما مجموعه 96 شخصا في كانون الأول/ديسمبر بعد بدء العمليات العسكرية المشتركة التي نفذتها القوات المسلحة الكونغولية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية ضد القوات الديمقراطية المتحالفة. وفي كانون الأول/ديسمبر أيضا، تلقت البعثة تقارير عن احتلال جنود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية لمدرستين في إقليم بيني ابتداء من 30 تشرين الثاني/نوفمبر في إطار هذه العمليات.

24 - وفي مقاطعة إيتوري، ظلت جماعة التعاونية من أجل تنمية الكونغو تستهدف الفئات الضعيفة، وخاصة منها المشردين داخليا من جماعة هيما العرقية. وفي 22 كانون الثاني/يناير، قتلت امرأة وجرح ثلاثة أطفال، وتم تدمير مدرسة ومركز صحي نتيجة لسلسلة من عمليات القصف العشوائي بالطائرات العمودية، نفذتها القوات المسلحة الكونغولية في إطار عملياتها ضد جماعة التعاونية من أجل تنمية الكونغو.

25 - ووقّعت البعثة 113 انتهاكا للحيز الديمقراطي، مقارنةً بـ 110 انتهاكات في ربع السنة الماضي، منها انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير، وحالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني، وانتهاكات الحق في الملكية، والتهديد بالقتل، التي استهدفت بصفة خاصة المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من أعضاء منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية. وفي أربع حوادث منفصلة وقعت في كيفو الشمالية، قتل أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية رجلين، وقتل جنود القوات المسلحة الكونغولية رجلين آخرين أثناء ممارستهما لحقهما في حرية التعبير وعقد التجمعات العامة.

26 - وواصلت البعثة تقديم الدعم للسلطات الكونغولية في مكافحة الإفلات من العقاب ومحاكمة المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُدين بتهم ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 56 من جنود القوات المسلحة الكونغولية، وسبعة من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية، وثلاثة من موظفي السجون، وثلاثة من أفراد الجماعات المسلحة. وفي شباط/فبراير، بدأت محكمة الحامية العسكرية الجديدة عملها في بوتيمبو في مقاطعة كيفو الشمالية من أجل التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب في إقليمي بوتيمبو ولوبيرو.

27 - وظلت البعثة تقدم الدعم أيضا لجهود السلطات الوطنية الرامية إلى وضع وتنفيذ استراتيجية للعدالة الانتقالية، تشمل تنظيم مشاورات شعبية في مقاطعات كاساي وكونغو الوسطى وتجانغا، يتوقع أن تبدأ في آذار/مارس. وفي 6 كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس الشيوخ قانونا بشأن حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو قانون قامت البعثة بالدعوة إلى وضعه.

خامسا - الحالة الإنسانية

28 - لا تزال الأزمة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تشكل إحدى أكثر الأزمات الإنسانية تعقيدا وأطولها أمدا في العالم. فلا يزال ما يقرب من 5,5 ملايين شخص مشردين، وهو أكبر عدد في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، يستضيف البلد 517 790 لاجئا من بينهم 52 في المائة من النساء. وقد تبين من خلال الدراسة الاستقصائية للدورة الجارية للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، أن 27 مليون شخص يواجهون مخاطر انعدام الأمن الغذائي الحاد، من بينهم 13,7 مليون امرأة، وهو أكبر عدد سجل في بلد واحد، ويمثل زيادة بنسبة 38 في المائة مقارنة بعام 2021. وتبين هذه الزيادة توسيع التغطية الجغرافية لتحليل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي واشتداد النزاعات في بعض المناطق. وبالإضافة إلى ذلك، يعاني ما يقدر بنحو 4 ملايين طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، أي بزيادة قدرها 17 في المائة عن العام الماضي.

29 - وقد استمر تزايد الأرقام المتعلقة بفيروس كوفيد-19. وحتى 28 شباط/فبراير، أبلغ عما مجموعه 86 202 من الحالات المؤكدة و 1 335 من الوفيات. وتم تطعيم ما مجموعه 724 266 شخصا بحلول ذلك التاريخ، منهم 436 650 شخصا تم تطعيمهم بالكامل. كما أثرت الأمراض المتوطنة، بما فيها الملاريا والكوليرا والحصبة، بشكل سلبي على الفئات السكانية الضعيفة. ففي 16 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت وزارة الصحة انتهاء الحالة الثالثة عشرة لتفشي حمى الإيبولا النزفية في البلد، حيث سجلت ثماني حالات مؤكدة وثلاث حالات محتملة، وشمل ذلك تسع وفيات. وفي 23 كانون الأول/ديسمبر، أُعلن عن انتهاء حالة تفشي التهاب السحايا التي بدأت في أيلول/سبتمبر 2021، والتي بلغ مجموع المصابين فيها 662 مصابا توفي

منهم 205 مصابين. وبعد انتهاء حالة نقشي حمى الإيبولا النزفية، استمرت عمليات الرصد الوبائي والتوعية المجتمعية، التي شملت تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للناجين من المرض وأسراهم.

30 - في 17 شباط/فبراير، بدأت الأمم المتحدة والحكومة الكونغولية في تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2022، التي تهدف إلى مساعدة 8,8 ملايين من أكثر الأشخاص ضعفا في البلد، والتي تبلغ احتياجاتها المالية ما قدره 1,88 بليون دولار. وستركز الاستجابة الإنسانية على مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وأجزاء من مقاطعة تنجانيقا، التي تجتمع فيها آثار الحالة الإنسانية والاحتياجات المتزايدة ومستويات الضعف المتفاقمة. ولا تزال المشاكل الهيكلية قائمة، ومنها محدودية فرص حصول السكان على الخدمات الأساسية العالية الجودة، وعدم كفاية الخدمات الإنمائية العامة لفائدة أكثر الفئات ضعفا، وعدم المساواة بين الجنسين.

31 - وظلت صعوبات إيصال المساعدات الإنسانية، بما فيها ما يعزى إلى انعدام الأمن، تعرقل الاستجابة الإنسانية. وفي كانون الثاني/يناير، أبلغ عن وقوع 27 حادثا تضرر منها العاملون في المجال الإنساني، إذ قتل أحدهم وأصيب آخر بجروح، واختطف ثمانية منهم.

سادسا - حماية المدنيين

ألف - استراتيجيات البعثة وعملياتها السياسية

32 - تصدت البعثة للجماعات المسلحة التي حاولت مهاجمة المدنيين، ونشرت عناصرها النظامية في المناطق التي تبين أنها يؤر ساخنة، واشتركت مع السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية في تعزيز وجود قوات الأمن الوطني ومعالجة التوترات القبلية. وفي 23 شباط/فبراير، زار وكيل الأمين العام لعمليات السلام مخيم روي للمشردين داخليا في إقليم دجوغو، حيث طالب المشردون بالمساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها الجماعات المسلحة.

33 - وواصلت البعثة تعزيز تنسيق جهود الحماية التي تضطلع بها في جميع المقاطعات. وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، أعدت البعثة خطة للحماية في حالات الطوارئ المحلية بهدف التخفيف من أثر الهجمات الانتقامية المحتمل أن تشنها القوات الديمقراطية المتحالفة على المدنيين المقيمين في مواقع المشردين داخليا.

34 - وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة عملية التنسيق الثلاثي مع القوات المسلحة الكونغولية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية لضمان استمرارية العمليات في المناطق التي توجد فيها الأطراف الثلاثة جميعها. وفي 22 كانون الثاني/يناير، عقدت البعثة مع القوات المسلحة الكونغولية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية اجتماعا ثلاثيا أوليا اتفقت فيه الأطراف على حدود مناطق العمليات الخاصة بكل طرف منها، وشمل ذلك تحديد مواقع معسكرات البعثة في جميع أنحاء مسرح العمليات حرصا على حماية القوة.

باء - الاستجابات على المستوى الميداني

35 - تلقى نظام شبكة الإنذار المحلية الخاص بالبعثة ما متوسطه 287 إنذارا في الشهر، ورد 58 في المائة منها من كيفو الشمالية، و 35 في المائة من كيفو الجنوبية، و 6 في المائة من إيتوري. واستجابت قوات الأمن الحكومية و/أو قوات البعثة لما نسبته 67 في المائة من تلك الإنذارات. وواصلت البعثة

الاستثمار في التواصل مع المجتمعات المحلية، وآليات الإنذار المبكر، وحل النزاعات لفائدة الجهات الفاعلة المعنية بالحماية على الصعيد المحلي.

36 - وفي أعقاب هجمات جماعات ماي ماي على بلدة باراكا في كيفو الجنوبية يومي 15 و 16 كانون الأول/ديسمبر، يسرت البعثة زيارة اللجنة الأمنية الإقليمية إلى البلدة. وعقب تلك الزيارة، قامت البعثة بسلسلة من عمليات التقييم المشتركة ونظمت مشاورات بين المجتمعات المحلية في باراكا وأوفيرا وسهول روزيزي لجمع المعلومات والإعداد لمزيد من المشاورات مع سلطات المقاطعات.

37 - وفي إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتتجانيفا، نفذت البعثة، عن طريق دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، 168 مهمة فورية في الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر إلى 7 آذار/مارس، مما أدى إلى تدمير 5 000 قطعة من الأسلحة الصغيرة وذخيرتها، و 237 من المتفجرات من مخلفات الحرب، وجهازا متفجرا واحدا من غير ذلك. ونُظمت في بونيا بيني دورات للتوعية بمخاطر الأجهزة المتفجرة ومخلفات الحرب لفائدة موظفي الأمم المتحدة العسكريين والمدنيين، وموظفي المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية والسكان.

38 - وفي إيتوري، اضطلعت البعثة بدوريات ليلية لحماية المدنيين من الأذى البدني. وفي دجوغو، صدت قوات البعثة ما لا يقل عن ست عمليات توغل قامت بها ميليشيات جماعة التعاونية من أجل تنمية الكونغو، وأجرت ثلاث عمليات تطويق وتفتيش لمنع هجمات هذه الجماعة على مواقع المشردين داخليا. وأبلغ القادة المحليون البعثة بأن عمليات التطويق والتفتيش مكنت من استئناف الأنشطة المدرسية وتحركات المدنيين على الطريق الرابطة بين درودرو وبولي. وأحبطت البعثة أيضا عدة هجمات شنتها جماعة التعاونية من أجل تنمية الكونغو على موقع روي للمشردين داخليا، الذي يستضيف أكثر من 70 000 شخص. وبعد إجراء تقييم أمني، أنشأت البعثة وحدة قتالية جاهزة للتدخل في درودرو في 7 كانون الثاني/يناير. وفي أعقاب الهجوم على موقع بلين سافو للمشردين داخليا، نشرت البعثة قوة للرد السريع في المنطقة لعرقلة تحركات جماعة التعاونية من أجل تنمية الكونغو. وأجرت البعثة اتصالات مع الحاكم العسكري لإيتوري من أجل مناقشة الترتيبات الأمنية وتعزيز وجود قوات الأمن الوطني، كما أجرت اتصالات مع الشرطة الوطنية الكونغولية في دجوغو من أجل نشر تعزيزات قوامها 100 شرطي. وأجرت البعثة أيضا اتصالات مع المسؤول المعني بإدارة الشؤون الإقليمية وأصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيدين المحلي والإقليمي، بمن فيهم زعماء قبيلتي هيما وليندو، وحثتهم على التدخل للحد من تصعيد التوترات المتزايدة ومنع العنف القبلي.

39 - وفي إقليم إيرومو، رافقت البعثة، بالتعاون مع القوات المسلحة الكونغولية، 445 مركبة مدنية في أمان على طول جزء من الطريق الوطنية رقم 4، على الرغم من وجود القوات الديمقراطية المتحالفة في المنطقة. وتم الاحتفاظ بوحدة قتالية جاهزة للتدخل في مانايالا في الفترة من 28 كانون الأول/ديسمبر إلى 22 كانون الثاني/يناير من أجل توفير الأمن في تلك الجهود، التي تشمل أعمال البعثة المتواصلة لإصلاح الطريق.

40 - وفي كيفو الشمالية، أجرت البعثة اتصالات مع السلطات المحلية من أجل تيسير الحوار في أعقاب الاحتجاجات المناهضة لتمديد حالة الحصار التي شهدتها بيني وبوتيمبو. وفي منطقة الشمال الأصغر، أنشأت البعثة وحدة قتالية جاهزة للتدخل في ميريكبي لحماية المدنيين المشردين بسبب القتال الدائر بين قوات

جناح غيدون في جماعة ندوما من جهة، وعناصر القوات الوطنية الشعبية - جيش الشعب من جهة أخرى، مما أدى إلى تمكين 980 مشردا من العودة إلى قراهم. وعلاوة على ذلك، نشرت أربع وحدات قتالية جاهزة للتدخل إلى الجزأين الشمالي والجنوبي من روغاري، وإلى غيغورو ورومانغابو لفتح ممر لإيصال المعونة الإنسانية في وقت لاحق وسط النيران المتقاطعة المتبادلة بين القوات المسلحة الكونغولية وأفراد زعم أنهم تابعون لحركة 23 مارس. وفي إقليم ماسيسي، أنشئت وحدة قتالية معززة جاهزة للتدخل في نيايبوندو في 12 شباط/فبراير لحماية ما يقدر بنحو 1 500 من المشردين في أعقاب الاشتباكات المبلغ عن وقوعها بين قوات جناح غيدون في جماعة ندوما وقوات جناح بويرا/ماييزي في جماعة ندوما وحلفائها. وبغية التصدي لاحتمال وقوع المزيد من الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في إقليم بيني، أجرت البعثة اتصالات مع الشرطة الوطنية الكونغولية لتحديد تدابير لمنع تهديدات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والحماية منها والتصدي لها.

41 - وفي كيفو الجنوبية، قدمت البعثة الدعم في توطيد الهدنة بين مجتمعات تيمبو وهوتو وهافو المحلية في مرتفعات كاليهي، وعملت على توقع تحركات السكان من كيفو الشمالية. ويسرت البعثة أيضا عقد جلسيتين للحوار مع الزعماء التقليديين في بوهولو، ونفذت 12 دورية بعيدة المدى في المنطقة. وفي أعقاب أنشطة الدعوة التي قامت بها البعثة، نُشرت كتيبة جديدة من القوات المسلحة الكونغولية في بونياكيرى. ونتيجة لذلك، انخفضت حدة التوترات تدريجيا في شمال المقاطعة، التي شهدت توقيع بروتوكول للسلام بين ممثلي المجتمعات المحلية الثلاثة في 2 كانون الأول/ديسمبر. وبالإضافة إلى ذلك، تم جمع 67 قطعة سلاح. ونشرت البعثة وحدة قتالية جاهزة للتدخل في هضاب أوفيرا العليا، وهو ما مكن من تأمين المحور الطرقي بين باراكا وبيوكوبوكو ليعود عبره المشردون داخليا، وقامت بالدعوة إلى نشر وحدات من القوات المسلحة الكونغولية لدعم أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية الإضافيين المنتشرين بالفعل. ومكنت هذه الإجراءات، التي تم تنسيقها مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وسلطات المقاطعات، من عودة ما يقدر بنحو 8 000 من المشردين في باراكا إلى قراهم الأصلية المجاورة لبيوكوبوكو.

42 - وفي تتجانيقا، سيرت البعثة ثمانى دوريات بعيدة المدى على طول المحور الطرقي كالمي - بنديرا من أجل التصدي لأعمال اللصوصية المستمرة وأنشطة جماعات ماي ماي في منطقة بنديرا في إقليم كالمي. وتم الاحتفاظ بوحدة قتالية جاهزة للتدخل في قرية كيسونجا بإقليم كالمي في الفترة من 24 كانون الأول/ديسمبر إلى 6 كانون الثاني/يناير، مما سمح للبعثة بتوعية قوات الدفاع والأمن المحلية بانتهاكات حقوق الإنسان في أعقاب ادعاءات بأن مدنيين تعرضوا للاحتجاز غير القانوني في هذه المنطقة. وواصلت البعثة أيضا اتصالاتها بالقوات المسلحة الكونغولية لتأمين المناطق المتضررة من النزاع في إقليم نيونزو.

سابعا - تحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة

ألف - تحقيق الاستقرار ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع

43 - في 4 آذار/مارس، بدأت محكمة الصلح في دجوغو عملها، بعد انتهاء مبادرة "معا من أجل الأمن والسلام في دجوغو" من تشييد مبانيها. وتم تعيين الموظفين القضائيين، بمن فيهم القضاة وأعضاء الهيئات القضائية، وأحرز تقدم في خطط البعثة والهيئة المشرفة على المشروع الرامية إلى بناء أماكن للإقامة من أجل تيسير وجود الموظفين القضائيين باستمرار في المنطقة.

باء - إصلاح قطاع الأمن ونظام العدالة

44 - تعاونت البعثة عن كثب مع القوات المسلحة الكونغولية والشرطة الوطنية الكونغولية من أجل التشجيع على المشاركة المجدية للمرأة في المؤسسات الأمنية. ففي 3 كانون الأول/ديسمبر، نظمت البعثة، بالتعاون مع القوات المسلحة الكونغولية، دورة إرشادية لفائدة 30 جنديّة تتراوح رتبتهن بين رتبة رائد ورتبة عقيد لتعزيز فرص التقدم في المسار المهني المتاحة لهن. وفي كانون الأول/ديسمبر، اختتمت البعثة، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد من العنف المسلح، برنامجاً للتوعية استهدف النساء العاملات في المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في بونيا، وغوما، وبوكافو. وقدمت البعثة الدعم إلى الشبكة المعنية بإصلاح قطاع العدالة والأمن في عملية رسم خرائط تشمل الشركاء في إصلاح قطاع الأمن وتحليل القوانين التي تحكم القطاع.

45 - وفي 3 شباط/فبراير، اعتمدت اللجنة التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لدعم إصلاح العدالة، التي تشترك في رئاستها وزيرة العدل والممثلة الخاصة، الأولويات والمعالم الرئيسية للبرنامج لعام 2022، التي شملت صياغة استراتيجية وطنية لإعادة إدماج السجناء؛ وتدريب 902 من أفراد الشرطة والموظفين القضائيين وموظفي السجون؛ وجلسات استماع المحاكم المتنقلة للمساعدة على حل مشاكل الاكتظاظ والاحتجاز المطول؛ وعمليات التفتيش القضائي في مقاطعة تتجانيقا؛ واستعراض وتحديث استراتيجيات تحديد أولويات القضايا على صعيد المقاطعات في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتتجانيقا وكاساي.

46 - وواصلت البعثة تقديم الدعم إلى السلطات الوطنية في جهودها الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب. وفي 6 كانون الأول/ديسمبر، أدانت المحكمة العسكرية في بونيا 24 من أعضاء جماعة التعاونية من أجل تنمية الكونغو بارتكاب جرائم ضد الإنسانية لمشاركتهم في حركة تمرد وحيازتهم لأسلحة وذخائر بشكل غير قانوني، وذلك في صلة بالفظائع المرتكبة في مقاطعة إيتوري.

47 - وفي إطار الجهود التي تبذلها البعثة من أجل مساعدة سلطات الدولة على تعزيز مؤسسات العدالة الجنائية، أجريت في بوكافو، في كانون الأول/ديسمبر، دورة تدريبية مدتها خمسة أيام لفائدة 40 من كتبة المحاكم وأمناء الادعاء، من بينهم 25 امرأة. وأجرت البعثة اتصالات عن كثب مع السلطات القضائية في إقليم دجوغو بمقاطعة إيتوري بشأن تشغيل محكمة الصلح ومكتب المدعي العام بها.

48 - وواصلت البعثة تقديم الدعم للمنظومة السجنية، مع التركيز على 11 مؤسسة سجنية أعطيت لها الأولوية. ففي 4 آذار/مارس، بلغ العدد الإجمالي لنزلاء السجون ذات الأولوية 22 678 نزيلة، منهم 22 066 رجلاً و 612 امرأة، وبلغت نسبة المحتجزين رهن المحاكمة منهم 80 في المائة (205 18). وتبلغ الطاقة الاستيعابية الإجمالية لهذه المرافق 5 420 نزيلة، وبذلك تصل نسبة الاكتظاظ إلى 412 في المائة. وبدعم من البعثة، أجرت السلطات الحكومية عمليات تفتيش أدت إلى إطلاق سراح 1 545 سجيناً. ومع ذلك، توفي 47 سجيناً لأسباب منها سوء التغذية والأمراض، مثل فقر الدم ومرض كوفيد-19. وبالتعاون الوثيق مع سلطات السجون، واصلت البعثة وضع مشاريع لتغذية السجناء ودعم الجهود التشريعية.

جيم - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

49 - ظلت البعثة تتعاون عن كثب مع السلطات الحكومية من أجل المضي قدما في تفعيل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها. ففي كانون الثاني/يناير، سيرت البعثة زيارتي المنسق الوطني للبرنامج إلى إيتوري وكيفو الشمالية، اللتين شملتا حفل انطلاق البرنامج في إيتوري.

50 - وفي الفترة من 1 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر، اشتركت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم الدعم في زيارة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها إلى المقاطعات الشرقية. وأجرى فريق البرنامج تقييما للبرامج الجارية من أجل تحويل مسار النزاعات نحو السلام وتحقيق الاستقرار، وأكد أهمية الاستراتيجيات المصممة خصيصا للاستجابات المحلية التي تركز على الحوار والنهج المجتمعية. وأطلعت البعثة وشركاؤها الدوليون على مشروع استراتيجية البرنامج للتغلب عليه، والحكومة تكف حاليا على تنقيحه.

51 - وفي الفترة من 12 إلى 15 كانون الثاني/يناير، اشتركت البعثة والبرنامج الإنمائي في تنظيم أول منتدى وطني تناقش فيه منظمات المجتمع المدني برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها وعملية انتقال البعثة، وذلك بحضور 89 مشاركا، من بينهم 19 امرأة، من المقاطعات التي سينفذ فيها البرنامج. وإذ شدد المشاركون على أهمية التحلي بروح المسؤولية أثناء الخفض التدريجي للبعثة، أوصوا بتعزيز دور المجتمع المدني لضمان تولى زمام العملية على الصعيد الوطني، وذلك بسبل منها بناء قدرات السلطات الوطنية وسلطات المقاطعات. وشدد المشاركون على دورهم في وضع وتنفيذ البرنامج، بما في ذلك المشاركة في مختلف لجان صنع القرار حرصا على إبلاغ السكان بمبادرات إعادة الإدماج المجتمعي والحصول على موافقتهم بشأنها.

52 - وصدر المرسوم الرئاسي 003/22 في 7 كانون الثاني/يناير، الذي أناط بوزارة الدفاع والمقاتلين السابقين مسؤوليات التخطيط لعمليات تسريح المقاتلين السابقين والأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة بغرض إعادة إدماجهم المجتمعي تنفيذًا لتلك العمليات.

53 - وواصلت البعثة دعم عناصر الجماعات المسلحة في فك ارتباطهم بتلك الجماعات طوعا. ففي الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر إلى 7 آذار/مارس، نزعت البعثة سلاح 231 مقاتلا كونغوليا سابقا، من بينهم امرأة واحدة، وقدمت لهم الدعم في مجال إعادة الإدماج في مجتمعاتهم المحلية الأصلية ويسرت عودتهم إليها. وفي إطار جهود البعثة، تمت استضافة ستة من المقاتلين الروانديين السابقين ومقاتل بوروندي سابق واحد، إلى جانب ثلاثة معالين (رجل واحد وامرأة واحدة وفتاة واحدة) في مراكز العبور. وأعيد ثمانية روانديين، من بينهم أربعة مقاتلين سابقين ذكور، واثنان من المعالين (رجل وامرأة) وطفلان (فتى واحد وفتاة واحدة)، إلى وطنهم.

سابعا - المرأة والسلام والأمن

54 - في 3 كانون الأول/ديسمبر، عين السيد تشيسيكودي تسعة أعضاء في مجلس إدارة الشركة العامة للمحاجر والمناجم (Gécamines SA)، التي تملكها الدولة، وأربعة مسؤولين في هيئات الشؤون المالية، من بينهم امرأتان. وفي 11 يناير، عُينت السيدة كابينغا نانبه للأمين التنفيذي الوطني للجنة الوطنية المستقلة

للانتخابات، وعينت ماري هيلين ماثي سفيرة مفوضة فوق العادة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

55 - وفي 18 و 19 كانون الثاني/يناير، نظمت البعثة حلقتي عمل في إقليم بيني لتعزيز قدرات 60 امرأة في مجالات الوساطة والتفاوض والحوار. وفي 7 و 8 كانون الأول/ديسمبر، شاركت البعثة في مؤتمر إقليمي بشأن مشاركة المرأة في عمليات السلام، عقدته الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في كينشاسا. واعتمد المؤتمر إعلاناً أنشئت بموجبه شبكة إقليمية من الوسيطات لتعزيز العمليات الجارية من أجل إحلال السلام وتحقيق الاستقرار.

56 - وفي كانون الأول/ديسمبر، كشفت زيارة تقييم مشتركة نظمتها البعثة إلى أفيا، بمقاطعة إيتوري، عن تعرض نساء للاغتصاب والاختطاف طلباً للهدية على أيدي جماعات مسلحة عند نقاط التفتيش المقامة على الطرق. وخلال تلك الزيارة، دعت النساء إلى تعزيز تدابير حمايتهن، وإلى أن يشمل ذلك مشاركتهم الكاملة والمتساوية والهادفة في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها. وفي 15 كانون الأول/ديسمبر، ناقشت الممثلة الخاصة الحالة الأمنية في إيتوري مع القيادات النسائية، التي شجبت الهجمات التي تشنها القوات الديمقراطية المتحالفة وجماعة التعاونية من أجل تنمية الكونغو على المدنيين، وأوصت بأن تدعو البعثة إلى تنفيذ البرنامج بطريقة تراعي المنظور الجنساني. وفي كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، يمرت البعثة عملية وضع خرائط للمناطق التي تشتد فيها مخاطر ضعف النساء والفتيات في بولونغو وموتوانغا وكاسيندي بإقليم بيني، وذلك من أجل تعزيز حماية المدنيين المراعية للمنظور الجنساني وإشراك النساء بصورة فعالة في حفظ سلامتهن وأمنهن.

57 - واستمرت الجهود الرامية إلى تشجيع السلوك الذكوري الإيجابي ليكون أداة لمنع العنف الجنسي والجنساني. وفي 21 كانون الأول/ديسمبر، نظمت البعثة حلقة عمل استهدفت 47 طالباً، من بينهم 24 فتى و 23 فتاة من المدارس والجامعات في بونيا بشأن سلوك نبذ العنف والممارسات التقليدية الضارة التي تمس المرأة. وخلال حلقة العمل، التزم المشاركون بمناصرة السلوكيات السليمة لإنهاء دورة العنف في المجتمعات المحلية.

ثامنا - حماية الطفل والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات

58 - في الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر إلى 7 آذار/مارس، تحققت البعثة من وقوع 419 انتهاكا جسيما ارتكبتها أطراف النزاع ضد 348 طفلاً (198 فتى و 150 فتاة). وتعرض ما مجموعه 104 أطفال (53 فتى و 51 فتاة) للقتل أو التشويه. وارتكب جنود القوات المسلحة الكونغولية عملية قتل واحدة، وعملية اختطاف واحدة، وأعمال عنف جنسي في أربع حالات، وهجوم واحد على المدارس.

59 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فرّ ما مجموعه 177 طفلاً (143 فتى و 34 فتاة) من الجماعات المسلحة أو انفصلوا عنها، ومنهم من سرحتهم تلك الجماعات طوعاً. وتم حديثاً تجنيد ما مجموعه 31 طفلاً وفر 109 أطفال من الجماعات المسلحة في كيفو الشمالية. وينتمي الجناة الرئيسيون في حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم إلى فصائل نياتورا (30)، وأبا نا بالي (27)، وماي ماي مازيمي (25)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا/قوات أباكونغوزي المقاتلة (23)، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة (19).

60 - ووقع قادة اتحاد الوطنيين من أجل الدفاع عن الكونغو، في كيفو الشمالية، وقادة التجمع الكونغولي لمناهضة الاحتلال والبلقنة، في كيفو الجنوبية، إعلانات وخرائط طريق انفرادية لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، ولمنع العنف الجنسي ضد الأطفال. وتم تسريح طفلين طوعا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقطع ما مجموعه 43 جماعة مسلحة التزامات من هذا القبيل منذ تموز/يوليه 2018، وهو ما أسفر، حسب الأرقام المتاحة في 7 آذار/مارس، عن تسريح 2 615 طفلا طوعا، منهم 364 فتاة.

61 - وظلت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة تستخدم العنف الجنسي بشكل منهجي ضد المدنيين، واستمرت الحوادث الموثقة التي تورطت فيها جهات فاعلة حكومية أثناء العمليات العسكرية. وبين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الثاني/يناير، بلغ عدد ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع ما لا يقل عن 117 امرأة، وهو انخفاض طفيف نسبته 7 في المائة عن ربع السنة الماضي، يبين انخفاضا في العنف الجنسي الذي ترتكبه الجماعات المسلحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسندت المسؤولية عن 71 حالة من حالات العنف الجنسي إلى الجماعات المسلحة، وأسندت إلى جهات فاعلة حكومية في 46 حالة، تورط فيها جنود القوات المسلحة الكونغولية بشكل خاص (42 ضحية). ومن بين الجماعات المسلحة، ينتمي الجناة الرئيسيون إلى فصائل نياتورا (18 ضحية)، وجماعة التعاونية من أجل تنمية الكونغو (12 ضحية)، وماي - ماي أبا نا بالي (10 ضحايا)، ورايا موتومبوكي (7 ضحايا). وسُجلت غالبية الحالات في مقاطعة كيفو الشمالية (51 في المائة)، تليها إيتوري (21 في المائة)، وكيفو الجنوبية (14 في المائة)، وتجانيقا (11 في المائة).

عاشرا - استراتيجية الخروج

62 - واصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري تعاونهما مع الحكومة والمجتمع المدني والشركاء في تفعيل الخطة الانتقالية. واجتمع الفريق العامل المشترك، الذي تضم رئاسته الممثلة الخاصة ورئيس الوزراء، في 3 آذار/مارس بهدف الإبلاغ عن مدى بلوغ المعالم وتحقيق المؤشرات ذات الصلة بها. وجمعت البعثة، إلى جانب الفريق القطري، معلومات عن سير الإجراءات المتخذة من أجل بلوغ المعالم، وأطلعت عليها الحكومة وتم استعراضها ومناقشتها في أربعة اجتماعات عقدها الفريق العامل الفرعي المعني بالمرحلة الانتقالية على المستوى التقني. وبدأ كل من الفريق العامل الفرعي المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها والفريق العامل الفرعي المعني بالحماية وحقوق الإنسان أنشطتهما بشكل رسمي في 10 آذار/مارس، وقاما باستعراض اختصاصاتهما والجدولين الزمنيين لأعمالهما. وتعاونت الأمم المتحدة مع الحكومة، بالتشاور مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، على إعداد تقرير مرحلي أولي عن مدى بلوغ المعالم وتحقيق المؤشرات (انظر المرفق).

63 - وبالتعاون مع الجهات المعنية الوطنية والدولية، واصلت الأمم المتحدة تفعيل نهج الترابط الثلاثي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في المقاطعات النموذجية، وهي تجانيقا، وكاساي، وكاساي الوسطى. وفي مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى، واصلت الأمم المتحدة الجهود التي تبذلها من أجل الحفاظ على مكاسب بناء السلام في أعقاب انسحاب البعثة. وبالإضافة إلى الأفراد الموجودين المتبقين، يقدم موظف للتنسيق الدعم في تنفيذ نهج الترابط الثلاثي، وذلك بالتنسيق مع صندوق بناء السلام وحكومة المقاطعة. وبالإضافة إلى ذلك، عُقد اجتماع على مستوى المقاطعات بشأن نهج الترابط الثلاثي في كانانغا في

24 شباط/فبراير للمضي في تفعيل ذلك النهج في الأقاليم ذات الأولوية، وهي لويزا وديبايا (مقاطعة كاساي الوسطى) ومويكا وكامونيا (مقاطعة كاساي).

64 - واستعدادا لانسحاب البعثة من تنجانيقا بحلول حزيران/يونيه 2022، أجرت الأمم المتحدة اتصالات مع سلطات المقاطعة وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال أفرقة عاملة مشتركة معنية بحماية المدنيين وحقوق الإنسان، وتحقيق الاستقرار، ودعم مؤسسات الدولة، والعمليات، والاتصال الاستراتيجي. ووضعت الأفرقة العاملة خطط عمل للتصدي للتحديات المتبقية المتعلقة بحماية المدنيين، وتحقيق الاستقرار، ونظم الإنذار المبكر، وقدرات المجتمع المدني، وتعزيز مؤسسات الدولة. وعلى الرغم من التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار، لا تزال الحالة الأمنية هشة في المناطق الشمالية من إقليم نونزو وكاليمي. ولمواجهة التحديات الأمنية المتبقية، حثت البعثة سلطات المقاطعات والسلطات الوطنية على تعزيز قدرات قوات الأمن الوطني. وقام فريق عامل معني بنهج الترابط الثلاثي في تنجانيقا، يضم سلطات المقاطعة ومنظمات المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة، برسم خريطة للأنشطة الجارية وبالتخطيط لتنظيم حلقة عمل في آذار/مارس من أجل تحديد المجالات ذات الأولوية في تطبيق نهج الترابط الثلاثي في المقاطعات.

حادي عشر - فعالية البعثة

ألف - أداء البعثة

1 - تقييم أداء عنصرى القوة والشرطة

65 - نشرت البعثة 26 وحدة قتالية جاهزة للتدخل (أي بزيادة نسبتها 13 في المائة عن الفترة السابقة) بهدف تحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وسيرت البعثة أيضا 13 428 دورية نهائية ويلية (بانخفاض قدره 11 في المائة)، و 1 527 دورية مشتركة (بزيادة قدرها 20 في المائة)، و 879 دورية لأغراض المرافقة (بزيادة قدرها 70 في المائة)، و 118 من عمليات الاستطلاع الجوي (بزيادة قدرها 20 في المائة). وساعدت عمليات الاستطلاع الجوي على تحديد مواقع الجماعات المسلحة ويسرت تنفيذ عمليات هجومية لتقييد تحركاتها. وكثفت البعثة عملياتها في إيتوري، مستهدفة الجماعات المسلحة. وُنفذت ثلاث عمليات في منطقتي أوزي هيل وديجا بهدف تحسين حماية المدنيين، وقد أسفر ذلك عن مصادرة أسلحة وذخائر.

66 - وتم تقييم أربع وحدات عسكرية، منها كتيبة للمشاة، ومستشفى من المستوى 2، وسريتان لدعم المقر. وبينت التقييمات أن جميع الوحدات تضطلع بمهامها بصورة مُرضية عموما، مع ضرورة تحسين بعض الجوانب. وشملت مواطن القوة التي تميزت بها جميع الوحدات ارتفاع الروح المعنوية، وفعالية القيادة والتحكم، واستخدام أفرقة التواصل. وشملت المجالات التي تتطلب التحسين وزيادة في الفعالية التشغيلية قابلية التشغيل البيئي لأجهزة الاتصال اللاسلكي، والتدريبات والتمارين التي تشمل خطط الدفاع عن القواعد، ومكافحة الشغب، وإجلاء المصابين، وخطط الطوارئ، وتزويد جميع القوات بمجموعات لوازم الإغاثة الأولية للرفقاء. وتجرى حاليا دراسة لتحديد المعدات التي تجاوزت فترة صلاحيتها والتي قد تتطلب الاستبدال أو الإعادة إلى مواقع المنشأ.

67 - وتمثل النساء في البعثة نسبة 22,1 في المائة من ضباط الأركان العسكرية والمراقبين العسكريين، ونسبة 5,3 في المائة من أفراد الوحدات العسكرية. وتضم البعثة 12 فرقة من أفرقة التواصل النسائية

والمختلطة، التي تضطلع بدوريات بعيدة المدى ودوريات راجلة لتلبية الاحتياجات الأمنية واحتياجات الحماية بطريقة تراعي الاعتبارات الجنسانية في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

68 - وقد نُشرت قوة للرد السريع تضم عناصر من نيبال في منطقة البعثة في 1 شباط/فبراير، مما شكل تعزيزاً إضافياً للواء التدخل التابع للقوة. ومن المتوقع نشر الفرقة المتقدمة والقوام الرئيسي لأحدث قوة للرد السريع، التي تضم عناصر من جنوب أفريقيا، في آذار/مارس ونيسان/أبريل، على التوالي.

69 - وأجرت البعثة تقييماً فصلياً لأداء 362 من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات، من بينهم 101 من الأفراد الإناث. وبلغت الدرجة التقديرية الإجمالية في تقييم الأداء 73 في المائة، مما يشكل زيادة بنسبة 5 في المائة مقارنة بربع السنة الماضي، ويبين فعالية التدابير المتخذة من أجل تحسين الأداء.

70 - وخلص تقييم جميع وحدات الشرطة المشكلة، وعددها ثماني وحدات، إلى أنها تؤدي مهامها بصورة مرضية. وتعمل اثنتان من الوحدات على معالجة أوجه القصور المتصلة بعدم توافر المعدات أو تقادمها، في أعقاب النتائج التي توصلت إليها عملية التفتيش التي أجراها مجلس الاستعراض الإداري بشأن المعدات المملوكة للوحدات/مذكرات التفاهم. وقامت وحدات الشرطة المشكلة بتحديث خطط الطوارئ الخاصة بها بانتظام، وبحلول 21 شباط/فبراير، أجرت 808 من الدورات التدريبية بشأن حماية المدنيين، وضبط النظام العام، والأسلحة النارية، والقيادة والتحكم، وأمن المعسكرات. وأجري ما مجموعه 16 من عمليات فحص التأهب التشغيلي، وأعد 64 من تقارير تفتيش التدريب، وقُدمت أربع دورات تدريبية إرشادية لجميع وحدات الشرطة المشكلة لضمان استعدادها للرد على التهديدات الأمنية ولحماية المدنيين.

71 - وتمثل النساء حالياً 26 في المائة من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات و 16 في المائة من أفراد وحدات الشرطة المشكلة. ولتحقيق الغاية المتمثلة في أن تضم وحدات الشرطة المشكلة 25 في المائة من النساء بحلول نهاية عام 2022، أجرت البعثة تقييماً لأماكن الإقامة المخصصة حالياً للنساء من أجل تحسين بناها التحتية وتهيئة بيئة ملائمة لهن، مع الترويج لنشر المرأة والتشجيع عليه في إطار استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة 2018-2028.

2 - التقدم المحرز في تنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء

72 - بدأ العمل بلوحات النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء التي تشمل المؤشرات المتعلقة بنوع الجنس خلال الربع الأخير من عام 2021، وتم تسجيل بيانات تقابل مؤشرات الأداء عن طريق بوابتها الإلكترونية. ومن المتوقع إجراء أول تقييم للأداء وإعداد التقارير المتعلقة به على أساس النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء قبيل نهاية الربع الأول من عام 2022.

3 - أثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ الولاية

73 - واصلت البعثة تنفيذ التدابير الوقائية المتعلقة بفيروس كوفيد-19، بوسائل منها فرض حجر صحي لمدة 14 يوماً على الأفراد النظاميين الذين نُشروا حديثاً، مع إعطاء الأولوية للأنشطة العملية التي تركز على حماية المدنيين. وحتى 7 آذار/مارس، أظهرت الفحوصات إصابة 687 فرداً من أفراد الأمم المتحدة بمرض فيروس كوفيد-19، تماثل 444 فرداً منهم للشفاء، وظل عدد الوفيات في صفوف المصابين دون تغيير عند 13 فرداً. وفي إطار حملة الأمم المتحدة لتطعيم موظفي المنظمة ومعاليم وموظفي المنظمات غير الحكومية الدولية، تم إعطاء 20 970 جرعات من اللقاح. وتم تطعيم ما مجموعه 12 813 من موظفي

الأمم المتحدة ومعاليهم بالكامل (9 477 عسكرياً، و 550 من شرطة الأمم المتحدة، و 2 626 مدنياً، و 207 معالين).

باء - سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

74 - سجلت البعثة سبعة ادعاءات بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في الفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 28 شباط/فبراير، منها ادعاء بأن مراقبا عسكرياً أقدم على المقايضة بالجنس في كانون الأول/ديسمبر؛ وادعاءات بالاعتداء الجنسي مع المطالبة بإقرار الأبوة، شملت خمسة من أفراد البعثة العسكريين السابقين أو أفراد الوحدات العسكرية المنتشرة سابقاً في إطار بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي اعتداءات أُفيد بأنها وقعت في الأعوام 2006 و 2008 و 2012 و 2014 و 2021؛ وادعاءً بوجود علاقة استغلالية مع أحد أفراد وحدة عسكرية ذُكر أنها أقيمت في عام 2006. وتقوم الدول الأعضاء أو الأمم المتحدة بالتحقيق في هذه الادعاءات، وقد أُحيل الضحايا المزعمون إلى مقدمي الخدمات للحصول على المساعدات المناسبة.

75 - ومضت البعثة في تعزيز جهودها الوقائية من خلال التحوار مع المجتمعات المحلية بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ ومن خلال التواصل عن كثب مع أفراد تلك المجتمعات ومع أفراد المنظمات الإنسانية. وقُدمت عروض لفائدة هيئات إدارة البعثة، شددت على أدوار القادة والمديرين وخضوعهم للمساءلة في منع سوء السلوك، بما فيه الاستغلال والانتهاك الجنسيان.

ثاني عشر - سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة

76 - ظلت مسألة ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومرافقها من المسائل ذات الأولوية، تمشياً مع الالتزامات الواردة في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وظلت أنشطة الجهات الفاعلة المسلحة غير التابعة للدولة تؤثر على برامج الأمم المتحدة وموظفيها، ولا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسجل ما مجموعه 148 حادثاً أمنياً تسببت في الضرر لموظفي الأمم المتحدة ومرافقها في الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر إلى 24 شباط/فبراير. وشمل ذلك 18 حادثاً متصلاً بالنزاع المسلح، و 59 حادثاً متصلاً بالجريمة، و 36 حادثاً متصلاً بالاضطرابات المدنية، و 35 حادثاً متصلاً بالأخطار. وفي تلك الحوادث، تضرر 35 من موظفي الأمم المتحدة الوطنيين (33 رجلاً وامرأتان)، وتضرر 16 من موظفيها الدوليين (13 رجلاً و 3 نساء).

77 - وفي 15 شباط/فبراير، أطلق جنود الكتيبة 3410 التابعة للقوات المسلحة الكونغولية النار على إحدى دوريات البعثة بالقرب من لويبو بمقاطعة كيفو الشمالية. ولم يصب أي من أفراد البعثة في الحادث، وعادت الدورية إلى أقرب قاعدة تابعة للبعثة. وتعاونت البعثة مع السلطات الكونغولية على معالجة الحادث تمشياً مع اتفاق مركز القوات المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

78 - وأجريت تقييمات للمخاطر من أجل معرفة وتخفيف شدة المخاطر التي تواجهها الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها. ونُظمت حلقات عمل للتدريب والتوعية في مجال الأمن لإذكاء وعي موظفي الأمم المتحدة والشركاء العاملين في المجال الإنساني بالمخاطر المتزايدة بسبب النزاع المسلح والجريمة المنظمة،

وبالمخاطر التي تشكلها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والكوارث الطبيعية. وواصلت البعثة توفير دوريات المرافقة المسلحة، عند الاقتضاء، لبعثات الأمم المتحدة الميدانية وللشركاء العاملين في المجال الإنساني.

79 - في 29 كانون الثاني/يناير، أصدرت المحكمة العسكرية في مقاطعة كاساي الغربية السابقة حكمها في قضية اغتيال خبيري الأمم المتحدة في عام 2017. ومن أصل 54 متهما، وجميعهم من الذكور، مثل 32 أمام المحكمة أثناء نظرها في القضية وحوكم 22 غيابيا. وفي المجموع، أُدين 50 من المتهمين، منهم 49 أُدينوا بارتكاب جرائم حرب تشمل القتل والتشويه والإرهاب وتكوين عصابات إجرامية والمشاركة في حركة ترمد، وحكم عليهم بالإعدام. وعدلت المحكمة تصنيف الجرائم التي اتهم بها أحد أفراد القوات المسلحة الكونغولية، وهو العقيد جان دي ديو مامبويني، فأدانته بعدم الامتثال للأوامر واختلاس أشياء تمت مصادرتها وعدم تقديم المساعدة إلى شخص معرض للخطر، وحكمت عليه بالسجن لمدة 10 سنوات. وتمت تبرئة ساحة اثنين من المتهمين لعدم كفاية الأدلة، في حين أعلنت المحكمة عدم اختصاصها فيما يتعلق بمتهمين آخرين لأنهما كانا قاصرَيْن وقت ارتكاب الجرائم. وقد استأنف المدعي العام والمدانون القرار أمام المحكمة العسكرية العليا.

ثالث عشر - ملاحظات

80 - إنني أرحب بإعلان الرئيس تشيسيكدي عن التزامه بإجراء الانتخابات في عام 2023 وفقا لأحكام الدستور، وكذلك بالجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة السياسية الكونغولية من أجل تسوية خلافاتها عن طريق الحوار. كما إنني أرحب باعتماد اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات خريطة الطريق الانتخابية، مع الإحاطة علما بالتحديات الهامة المحددة في تلك الخريطة. وأشجع جميع أصحاب المصلحة على العمل معا للتغلب على هذه التحديات وتهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية وشفافة وشاملة للجميع.

81 - ولا يزال القلق يساورني إزاء استمرار الخلاف بشأن تعيين أعضاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. فمن شأن إصلاح قانون الانتخابات المزمع إجراؤه أن يساعد على استعادة الثقة فيما بين أصحاب المصلحة السياسيين وتعزيز ثقة السكان في العملية الديمقراطية. بيد أنني أشعر بالجزع إزاء احتمال حدوث تأخيرات مطولة ومحاولات لإدراج أحكام يمكن أن تؤدي إلى التمييز أو أن تقوض التماسك الاجتماعي. ولذلك، فإنني أشجع جميع الجهات الفاعلة المعنية على الحرص على أن يكون تنقيح قانون الانتخابات توافيقا وشاملا للجميع. ومن المهم أن تسرع اللجنة في وضع الصيغة النهائية للجدول الزمني الانتخابي والميزانية الانتخابية. كما إنني أشجع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على القيام بأدوارهم في ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والشباب في جميع جوانب العملية الانتخابية. ومنظومة الأمم المتحدة على استعداد لتقديم الدعم في هذه الجهود.

82 - وإنني أشيد بالرئيس تشيسيكدي على جهوده الرامية إلى إعطاء الأولوية لإحلال السلام في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. بيد أن انعدام الأمن المستمر في هذه المقاطعات لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ. وأنا أدين استمرار أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة، بما فيها الاستخدام المتزايد للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وأدعو السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية إلى إشراك المجتمعات المتضررة وإلى الحصول على دعمها من أجل إيجاد حلول دائمة للنزاعات القائمة. كما إنني أحيط علما بالعمليات العسكرية المشتركة الجارية التي تقوم بها القوات المسلحة الكونغولية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية. وأرحب بالخطوات الأولية المتخذة من أجل إرساء التنسيق الثلاثي الفعال بين البعثة والقوات المسلحة الكونغولية

وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية، الذي يكتسي أهمية حاسمة في ضمان حماية المدنيين وسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني.

83 - وإني أرحب بنتائج الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته في الآونة الأخيرة آلية الرقابة الإقليمية المنبثقة عن الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، الذي يشكل أساساً متيناً لتناول التحديات المشتركة التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في مجال السلام والأمن. ولا يزال القلق يساورني من أن الجماعات المسلحة التي لها شبكات في جميع أنحاء المنطقة ما فتئت تشكل تهديداً للمدنيين، ولا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسط مؤشرات تومئ إلى أن حركة 23 مارس المعاد تشكيلها ربما عادت إلى الظهور. وإني أدعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان المنطقة إلى اتباع نهج شامل في التصدي لهذه التحديات بسبل منها وضع وتنفيذ تدابير غير عسكرية لدعم العمليات العسكرية.

84 - ولا أزال أشعر ببالغ القلق إزاء استمرار انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما فيها أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع الذي يرتكبها أفراد الجماعات المسلحة والموظفون الحكوميون. وإني أدين بشدة جميع الهجمات التي تشن على المدنيين، ولا سيما الهجمات التي تستهدف أشد الفئات ضعفاً. وأنا أرحب بالتحقيق الذي بدأت السلطات الكونغولية في الهجوم الذي شن على موقع المشردين داخليا في بلين سافو وأحثها على محاسبة الجناة. وإني أدعو الحكومة إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس وإلى الحرص على أن تنفيذ حالة الحصار وتنفيذ العمليات العسكرية في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية يتسقان مع التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

85 - وإني أرحب بالنقد المحرز في وضع استراتيجية وطنية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها. والأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لوضع خبرتها التقنية تحت تصرف الحكومة من أجل دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية، حالما توضع في صيغتها النهائية. وأحث جميع أصحاب المصلحة على تشجيع المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في جميع مراحل تنفيذ البرنامج. كما إني أشجع الحكومة أيضاً على أن تواصل، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، جهودها الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن، التي لا تزال تكتسي أهمية حاسمة للنجاح في تنفيذ البرنامج.

86 - ويساورني قلق عميق إزاء التهديدات المستمرة لسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. وإني أدين بشدة الهجمات المتكررة التي تشنها الجماعات المسلحة على أفراد البعثة الذين يعملون على حماية المدنيين. وأنا أذكر بأن مهاجمة حفظة السلام قد تكون من جرائم الحرب. وقد أثار جزعي الحادث الذي وقع في 15 شباط/فبراير بشكل خاص، إذ أطلق جنود القوات المسلحة الكونغولية النار على دورية تابعة للبعثة في مقاطعة كيفو الشمالية. وأنا أرحب بتأكيدات السلطات الكونغولية بأنها ستنتظر بجدية في هذا الحادث المؤسف وستحرص على محاسبة المسؤولين عنه.

87 - وإني أشعر بالتفاؤل إزاء الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية والأمم المتحدة والشركاء لمكافحة الإفلات من العقاب. وقد أحطت علماً بالحكم الصادر في قضية اغتيال خيريري الأمم المتحدة مايكل شارب وزايدا كاتالان ورفاقهما الكونغوليين الأربعة. وألاحظ أن بعض المتهمين أدينوا وحكم عليهم بالإعدام. وأدعو السلطات إلى تمديد وقف العمل بعقوبة الإعدام وإلى التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإلى النظر في إلغاء عقوبة الإعدام قانوناً. والأمم المتحدة

تلتزم بتقديم الدعم في التحقيقات الإضافية التي تجريها السلطات بشأن مقتل الرعايا الكونغوليين المرافقين لخبيري الأمم المتحدة.

88 - وقد أحرز تقدم كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير صوب ضمان انسحاب البعثة على نحو مستدام من مقاطعة تتجانيا من خلال تعزيز التخطيط والتنسيق بين الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة. ونظرا للتحديات الأمنية التي لا تزال قائمة في مناطق معينة من المقاطعة، فإن من الأهمية بمكان أن يتم تخفيض وجود البعثة في المقاطعة بطريقة تدريجية ومسؤولة لتجنب أي امتداد آخر للعنف من شأنه أن يعرض للخطر المكاسب التي تحققت حتى الآن. والخطة الانتقالية تتيح إطارا شاملا لتعبئة الجهود الجماعية للحكومة ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين لتقديم الدعم في تهيئة الظروف الملائمة للتخفيض التدريجي للبعثة في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. والأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل مع الحكومة على إجراء تقييم مشترك، بطريقة شاملة وصارمة، للتقدم المحرز نحو بلوغ المعالم المحددة في الخطة الانتقالية، التي ستسترشد بها القرارات المتعلقة بوجود البعثة وتشكيلها في المستقبل.

89 - وأود في الختام أن أشكر ممثلي الخاصة، بينتو كيتا، على دورها القيادي الحازم وعلى تفانيها. وأود أيضا أن أعرب عن خالص امتناني لجميع أفراد البعثة، وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، ومكتب مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، على التزامهم المستمر بالسلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تقرير مشترك بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة يتضمن معلومات عن التقدم المحرز في تحقيق المعالم الـ 18 والمؤشرات الواردة في الخطة الانتقالية المشتركة، حتى 23 آذار/مارس 2022

الحالة في الفترة الفاصلة بين كانون الأول/ديسمبر 2021 وشباط/فبراير 2022
(أو أحدث المعلومات المتاحة)

المؤشر

1 - الشروط الدنيا اللازمة لخفض بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

(أ) أمن وحماية المدنيين

المعلم 1: الحد بشكل كبير من التهديدات المسلحة باتباع نهج شامل ينهي وجود الجماعات المسلحة في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية إلى درجة لا تعود فيها تلك الجماعات قادرة على التسبب في عنف واسع النطاق لسكان المدنيين

1-1 يُخفّض بدرجة كبيرة عدد الجماعات المسلحة وحجمها والنطاق الجغرافي لعملياتها، وذلك في المناطق المتضررة من العنف لم يطرأ تغيير يذكر على عدد الجماعات المسلحة وحجم عضويتها. ولكن، وبسبب تكثيف العمليات العسكرية، تغيرت المناطق الجغرافية التي تعمل فيها هذه الجماعات.

وقد غادرت جماعة تحالف القوى الديمقراطية - مدينة التوحيد والموحدين وحلفاؤها معقلهم الواقع أساساً في شمال إقليم بيني في كيفو الشمالية وفي جنوب إقليم إيرومو في إيتوري، وهم يحاولون الوصول إلى محمية أوكابي للحياة البرية، التي تم تعيينها كموقع للتراث العالمي. كما يتفرق مقاتلو هذه الجماعات المسلحة الآن ضمن مجموعات صغيرة متقلبة مرتبطة بتحالف القوى الديمقراطية، هي ماي - ماي - كياندنغا، والفرع المسلح لبايبويهاها، وماي - ماي - ماياي.

وخلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى شباط/فبراير 2022، تم تسجيل 3 244 من المقاتلين السابقين. وتم حتى هذا التاريخ تسجيل 726 مقاتلاً سابقاً مع مُعاليمهم داخل مركز نزع السلاح والتسريح في مخيم موبامبيرو في مقاطعة كيفو الشمالية. واستسلم 204 مقاتلين في الأشهر الثلاثة الماضية، أي في أعقاب الجهود المبذولة لحشد الدعم لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. ومنذ بداية حالة الحصار، لم يتم إنشاء أي جماعات مسلحة جديدة.

وفي إيتوري، ازداد نشاط طائفة كوديكو، بما في ذلك الهجمات التي تُشن على المدنيين والمشردين داخلياً. وقد توخت الجماعة أسلوبي أخذ الرهائن وغيره من الأساليب لإرهاب المدنيين.

الحالة في الفترة الفاصلة بين كانون الأول/ديسمبر 2021 وشباط/فبراير 2022
(أو أحدث المعلومات المتاحة)

1-2 تُراد قدرات قوات الأمن ووجودها في المناطق التي توجد الجماعات المسلحة وفيها تنفذ عملياتها

تتواصل عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الجماعات المسلحة في المناطق ذات الأولوية. وقد أحاطت آلية الرقابة الإقليمية، في اجتماع القمة العاشر الذي عقده في شهر شباط/فبراير 2022 في كينشاسا، علما بالتقدم المحرز صوب القضاء على الجماعات المسلحة، وذلك من خلال تعزيز القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية وتجميع الجهود بين قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إيتوري وشمال كيفو. وفي هذه المناطق، تم تعزيز القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالرجال والعتاد. وتم التخفيف على الأفواج والكتائب ونشر وحدات جديدة.

ولا تزال الاحتياجات في مجال بناء القدرات على التخلص من الذخائر المتفجرة وتدمير العيوبتات الناسفة مرتفعة.

وهناك مركز لتنسيق العمليات يعمل منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021، مما أتاح تبادل المعلومات الاستخباراتية والمعلومات عن العمليات الحالية، وبالتالي تحسين استجابة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

1-3 تنتشر الشرطة الوطنية الكونغولية في المناطق المحررة وتتسلم من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤولية عن الدور الأمني

في الفترة الفاصلة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وشباط/فبراير 2022، تم نشر 900 من ضباط الشرطة الكونغولية إلى الشرق، منهم 750 ضابطا خلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2021، و 150 آخرين بحلول نهاية شباط/فبراير 2022، وذلك بالأساس في مناطق بيني وغوما وبونيا.

1-4 تكتمل إعادة تشكيل قوة البعثة، وخاصة لواء التدخل، وتصبح مشاركة البعثة في عمليات الإيجار المشتركة مشاركة فعالة

أوشك تنفيذ التشكيلة الجديدة لقوة البعثة على الانتهاء، باستثناء جزء من قوة التدخل التابعة لجنوب أفريقيا. وقد وصلت قوات الرد السريع الكينية والنيبالية وأكملت فترة تدريبها الأولي. وفي إطار هذه التشكيلة الجديدة، أجرت البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عملية مشتركة واحدة في شهر شباط/فبراير 2022 وهما تخططان لإجراء أربع عمليات أخرى في نيسان/أبريل 2022.

1-5 يتناقص عدد المشردين داخليا المرتبطين بالنزاع المسلح

في أيلول/سبتمبر 2021، تم تسجيل 5,5 مليون شخص كمشردين داخليا نتيجة للنزاع المسلح. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، بلغ هذا العدد 5,3 ملايين مشرد.

1-6 تزيد ثقة الناس، بما في ذلك النساء والشباب، في قوات الدفاع والأمن الوطنية (بيانات استقصاء الآراء مفصلة حسب الجنس والفئة العمرية)

سكون هناك حاجة إلى بيانات استقصائية جديدة مصنفة حسب نوع الجنس والفئة العمرية من أجل تحديد المدى الذي ربما تكون قوات الدفاع والأمن قد بلغت في استعادة ثقة السكان، وذلك منذ بداية حالة الحصار في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري.

الحالة في الفترة الفاصلة بين كانون الأول/ديسمبر 2021 وشباط/فبراير 2022
(أو أحدث المعلومات المتاحة)

1-7 تتخفف بشكل ملحوظ حالات العنف الجنسي والجنساني وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان بين كانون الأول/ديسمبر 2021 وكانون الثاني/يناير 2022، وثقت البعثة 560 انتهاكا وإساءة لحقوق الإنسان (أي بانخفاض قدره 33 في المائة مقارنة بالشهرين السابقين). وفي المقابل، سجل عدد ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2021 وكانون الثاني/يناير 2022 (98 امرأة بالغة) ارتفاعاً بنسبة 17 في المائة مقارنة بالفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وتُنسب 59 حالة من هذه الحالات إلى الجماعات المسلحة و 39 حالة إلى الجهات الحكومية.

وتم إنشاء محاكم عسكرية لمحاكمة الجناة.

1-8 يتناقص عدد السكان في كل إقليم الذين يبلغون عن كون الجماعات المسلحة هي المصدر الرئيسي لانعدام الأمن (بيانات استقصاء الآراء)

المعلم 2: زيادة القدرة على الاستجابة بسرعة للتهديدات المتعلقة بالحماية، والتسوية الفعالة للنزاعات بين الطوائف، ولا سيما بفضل مزيد من التعاون بين قوات الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والبعثة، والجهات الفاعلة ذات الصلة، وغيرها من الآليات الفعالة لحماية المدنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والعاملون في مجال الأنشطة الإنسانية

1-2 توجد آليات شاملة للجميع وتمثيلية للإنذار المبكر والحماية وتعمل بفعالية، مما يؤدي إلى استجابة سريعة من جانب الجهات الفاعلة التابعة للدولة حتى الآن، تعمل 86 من شبكات الإنذار المجتمعية و 160 من لجان الحماية المحلية في جميع أنحاء مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وخلال الفترة الفاصلة بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر 2021، بلغ معدل الاستجابة للإنذارات (من جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية) 60 في المائة في المتوسط.

وفي تنجانيقا، تتواصل أنشطة بناء قدرات لجان الحماية المحلية والمجالس الإقليمية لأمن وحماية المدنيين.

وتوجد مجالس محلية للسهر على أمن المجتمع المحلي وهي تعمل في مختلف القرى. وعلى مستوى قيادة العمليات، هناك مراكز تنسيق للعمليات يتم تشغيلها في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ويوجد من بين الجهات المعنية بالإنذار المبكر والاستجابة أعضاء مجالس أمن الحكومات المحلية (حكومات المقاطعات والأقاليم والمشيوخ والقطاعات) وقادة الأحياء وقادة المحليات. وتشارك البعثة أيضاً في الإنذار المبكر والاستجابة.

وألية الاستراتيجية التشغيلية المتكاملة للبعثة المتصلة بمكافحة انعدام الأمن تعمل في 8 محليات داخل المقاطعات الأربع التالية: إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، وتجانيفيا.

2-2 يشارك النساء والشباب من المجتمع المدني وممثلو المجتمعات المحلية، بمن فيهم الزعماء الدينيون، مشاركة نشطة وشاملة للجميع في آليات التنسيق المتعلقة بالأمن وتسوية النزاعات

في كيفو الشمالية، كانت هناك مشاركة نشطة وشاملة من قبل 136 امرأة وشابا يمثلون المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، منهم زعماء دينيون، في آليات التنسيق المتعلقة بالأمن وتسوية النزاعات. وفي عام 2021، تم تدريب 568 من الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك شباب ونساء، حيث اكتسبت هذه الجهات مهارات جديدة في تولي زمام الأعمال المتصلة بالتنمية وحل النزاعات داخل مجتمعاتها المحلية.

وفي تجانيفيا، شارك المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب، بنشاط في أمانة اللجنة الاستشارية لتسوية النزاعات العرفية.

وفيما يتعلق بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية خاصة، كانت هناك خلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى شباط/فبراير 2022، زيادة في تبادل وجهات النظر والتنسيق بين دائرة التربية المدنية والعمل الاجتماعي، والعمليات المدنية - العسكرية والمجتمع المدني، وقادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيون.

2-3 تصبح المجالس المحلية للأمن المجتمعي قادرة على العمل وتُنشأ اللجان الأمنية المحلية واللجان الدائمة لرصد الحماية في مجال حقوق الإنسان وتكون قادرة على العمل

كيفو الشمالية، كيفو الجنوبية، إيتوري:

حتى شهر كانون الثاني/يناير 2022، كانت هناك 18 لجنة أمنية محلية (تضم 16 امرأة) و 16 من المجالس المحلية للأمن في الأحياء (تضم 6 نساء) بصدد العمل.

تجانيفيا:

هناك ثلاث لجان محلية للسلام والتنمية.

وقد أنشئت مجالس محلية لأمن الأحياء في الأقاليم، ولكنها لا تعمل بسبب نقص الموارد وعدم وجود قانون تنظيمي صادر سلطات المقاطعات يقر أعضاء المجالس المذكورة.

إيتوري:

عُقدت في بونيا اجتماعات منتظمة للجان رصد انتهاكات حقوق الإنسان، شاركت فيها الشرطة الوطنية الكونغولية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

الحالة في الفترة الفاصلة بين كانون الأول/ديسمبر 2021 وشباط/فبراير 2022
(أو أحدث المعلومات المتاحة)

(ب) نزع السلاح والتسريح

المعلم 3: اعتماد إطار وطني يحدد المعايير الاستراتيجية والسياسية والمؤسسية والقانونية والتنسيقية والمالية والتشغيلية الرئيسية لنزع السلاح والتسريح، بما في ذلك إعادة الإدماج في المجتمعات المحلية التي تُتخذ وسيلةً للانتقال نحو إنعاش تلك المجتمعات وتحقيق الاستقرار

1-3 تُنشأ هياكل برنامج نزع السلاح والتسريح والتنسيقية الوطنية واللجنة التوجيهية واللجنة التقنية قائمة وتعمل. وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، وفي كیفو الشمالية وإيتوري، استند برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار بقوة إلى الآليات القائمة وخاصة اللجنة التوجيهية، والتنسيقية الوطنية، واللجنة التقنية، والتنسيقيات على مستوى المقاطعات، والفروع على مستوى الأقاليم، وتصيح قادرة على العمل

2-3 تعدّ السلطات المختصة وتعتمد الوثائق السياسية والاستراتيجية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، التي تحدد المبادئ والأهداف والأدوار والمسؤوليات والموارد اللازمة وآليات التنسيق ونظم رصد ومراقبة إجراءات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار وفقاً لأحكام المرسوم رقم 038/21 الصادر في 5 تموز/يوليه 2021

3-3 توضع الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار وتنفيذ وفقاً لأحكام المرسوم رقم 038/21

الحالة في الفترة الفاصلة بين كانون الأول/ديسمبر 2021 وشباط/فبراير 2022
(أو أحدث المعلومات المتاحة)

3-4 لا يُدمج المتمردون تلقائياً أو على نطاق واسع في صفوف الجيش النظامي أو الشرطة الوطنية الكونغولية

3-5 يُسرَّح المرتبطون بالجماعات المسلحة من النساء والفتيات والفتيان ومن يعولون ويستفيدون من برامج لنزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار تكون مستدامة وفعالة وشاملة للجميع ومراعية للمسائل الجنسانية

المعلم 4: مساهمة برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار في التخفيض المستدام لعدد الجماعات المسلحة، عملاً بالمرسوم رقم 038/21 الصادر في 5 تموز/يوليه 2021، ووفق الجدول الزمني للعملية الانتقالية

4-1 يُزاد عدد الجماعات المسلحة المفككة من خلال عمليات نزع السلاح والتسريح ويُعاد إدماج عناصرها فيما بعد من خلال مشاريع إعادة إدماج في المجتمعات المحلية تحترم حقوق الضحايا في التعويض وفي الاستفادة من تدابير عدم التكرار

4-2 يُزاد عدد المرتبطين بالجماعات المسلحة من النساء والفتيات والفتيان ومن يعولون وعدد الأفراد الضعفاء في المجتمعات المحلية التي تحتضن العائدين المستفيدين من مشاريع إعادة الإدماج في المجتمعات المحلية

الحالة في الفترة الفاصلة بين كانون الأول/ديسمبر 2021 وشباط/فبراير 2022
(أو أحدث المعلومات المتاحة)

2 - الإجراءات ذات الأولوية للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

(أ) إنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار

المعلم 5: مواصلة تنفيذ الإطار الوطني الذي يحدد المعايير الاستراتيجية والسياسية والمؤسسية والقانونية والتنسيقية والمالية والتشغيلية الرئيسية لإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار في البلد بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

1-5 يستفيد المقاتلون السابقون المستسلمون في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، لم يُشرع بعد في تنفيذ مرحلة إنعاش المجتمعات المحلية من أجل مرافقة المقاتلين السابقين الذين تم نزع أسلحتهم وتسريحهم. طوعا من خدمات المصاحبة والإرشاد من خلال عمليات إنعاش المجتمعات المحلية

2-5 تشترك المجتمعات المحلية، بما في ذلك الزعماء التقليديون والدينيون والمجموعات النسائية والشبابية، مشاركة نشطة، في وضع وتنفيذ برامج مجتمعية (اجتماعية - اقتصادية) لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار تكون شاملة للجميع

في مقاطعتي إيتوري وشمال كيفو، عُقدت مناقشات ومشاورات واجتماعات مع المجتمع المدني لضبط برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. وفي إيتوري، يجري العمل على تنفيذ مشروع مشترك بين حكومة المقاطعة والبعثة يتضمن إجراء حوارات سياسية جامعة في دجوغو وإيرومو ومامباسا من أجل تحقيق الاستقرار واستعادة سلطة الدولة.

المعلم 6: قدرة الحكومة والمجتمع المدني وسائر الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة، على منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها وحلها من خلال منابر (آليات) قادرة على العمل وشاملة للجميع ومستدامة للتخفيف من حدة النزاعات المحلية، والتزام كل تلك الجهات بذلك التزاما فعليا

1-6 يُزاد عدد النزاعات بشأن السلطة العرفية التي تعالج وتُحل من خلال آلية مناسبة بمشاركة واسعة من المجتمعات المحلية المعنية

البيانات غير متوفرة حاليا.

2-6 تعزز هياكل تسوية النزاعات الشاملة للجميع والفعالة، بما في ذلك اللجان الاستشارية لتسوية النزاعات العرفية والملتقيات المحلية

في كيفو الشمالية، قامت اللجنة الاستشارية لتسوية النزاعات العرفية بالتحكيم في النزاع العرفي داخل جماعة كيبومبا في إقليم نيراغونغو.

الحالة في الفترة الفاصلة بين كانون الأول/ديسمبر 2021 وشباط/فبراير 2022
(أو أحدث المعلومات المتاحة)

لتسوية النزاعات (بارازا)، من خلال منظور مراعاة المساواة بين الجنسين، وفي كيفو الجنوبية، وقع ممثلو طوائف الهوتو والتيمبو والهافو في 2 كانون الأول/ديسمبر 2021 على بروتوكول سلام بعد عقد جلستي حوار مع مشيخات البوهولو، وبعد التدابير الأمنية التي اتخذتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة. وفي تتجانيا، أُجري تقييم لاحتياجات اللجنة الاستشارية لتسوية المنازعات العرقية.

3-6 يُزاد عدد الرجال والنساء الذين يبلغون عن ارتباطهم بعلاقات جيدة مع أعضاء مجموعتهم العرقية وغيرها من المجموعات العرقية (بيانات استقصاء الآراء)

4-6 ينخفض عدد الاشتباكات المبلغ عنها بين المجتمعات المحلية وداخلها في إيتوري، حدثت زيادة في الاشتباكات بين الطوائف، ولا سيما بين الميليشيات التي تدعي أنها من طائفتي الهيمبا والليندو.

(ب) استعادة سلطة الدولة في مناطق النزاع والمناطق التي هي في مرحلة ما بعد النزاع

المعلم 7: اعتماد وتنفيذ سياسة حكومية تراعي حقوق واحتياجات اللاجئين والمشردين داخليا والمجتمع المضيف، فضلا عن القضايا الجنسانية (الرجال والنساء والفتيات والفتيان)

1-7 تودع جمهورية الكونغو الديمقراطية صكا للتصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا المؤرخة 23 تشرين الأول/أكتوبر 2009، وتسند قانونا وطنيا لتنفيذ تلك الاتفاقية

وثنائق التصديق على اتفاقية حماية ومساعدة المشردين داخليا في أفريقيا لم تودع بعد لدى الأمانة العامة للاتحاد الأفريقي، وذلك على الرغم من وجود القانون رقم 14/025 المؤرخ 8 تموز/يوليه 2014 الذي يأذن لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالتصديق على الاتفاقية. وهناك مشروع قانون بشأن حماية ومساعدة المشردين داخليا قُدم في 25 أيلول/سبتمبر 2014 إلى الأمانة العامة للحكومة.

2-7 تهيئة بيئة تمكّن اللاجئين والمشردين داخليا، بمن فيهم النساء والفتيات، والمجتمع المضيف من التمتع بحقوقهم فعليا

صدقت جمهورية الكونغو الديمقراطية على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 وعلى اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا لعام 1969، واعتمدت قوانين محددة بشأن وضع اللاجئين (القانون رقم 2002/021 المؤرخ 16 تشرين الأول/أكتوبر 2002). بيد أن التشريعات المتعلقة بحماية المشردين داخليا لم تعتمد بعد (انظر المؤشر 7-1).

الحالة في الفترة الفاصلة بين كانون الأول/ديسمبر 2021 وشباط/فبراير 2022
(أو أحدث المعلومات المتاحة)

وظل المشردون داخليا يواجهون تهديدات أمنية خطيرة. وفي مقاطعة إيتوري، شنت أربع هجمات على مواقع للمشردين داخليا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك هجوم على موقع بلين سافو في 1 شباط/فبراير 2022، شهد مقتل 62 مدنيا، من بينهم 27 امرأة و 19 طفلا.

3-7 تُضمّن خطط التنمية الوطنية والمحلية احتياجات اللاجئين والمشردين داخليا، بمن فيهم النساء والفتيات، والمجتمع المضيف

4-7 يتزايد عدد اللاجئين والمشردين داخليا الذين يستفيدون من الحلول الدائمة، بما في ذلك العودة إلى محلياتهم الأصلية، ويشجّع التعايش السلمي مع المجتمعات المضيفة

أعيد 378 كونغوليا إلى وطنهم من زامبيا وزيمبابوي، وذلك من أصل 1 020 295 لاجئا كونغوليا موجودين حاليا في القارة الأفريقية. في كيفو الجنوبية، عاد حوالي 8 000 مشرد من بركة إلى قراهم الأصلية حول بيبوكوبوكو، وعاد 7 000 مشرد في مرتفعات كاليهيه إلى قراهم الأصلية.

في كيفو الشمالية، وفي الفترة الفاصلة بين كانون الأول/ديسمبر 2021 وشباط/فبراير 2022، عاد 6 140 لاجئا كونغوليا من أوغندا بشكل طوعي.

5-7 تبيّن التوجيهات الحكومية ووجود الجهات الفاعلة الأمنية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل مأمون إلى السكان الضعفاء، بمن فيهم النساء والفتيات

الأدوات اللازمة لإدارة هذه المسائل المحددة موجودة وتشترك في إدارتها وزارة الداخلية والأمن ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الإنساني والتضامن الوطني.

في عام 2021، تم تسجيل 292 من الحوادث التي أثرت بشكل مباشر على العاملين في المجال الإنساني أو على الأصول التابعة للعمل الإنساني، وظلّ إيصال المساعدات الإنسانية عملية محفوفة بالمخاطر.

6-7 يتمتع المشردون داخليا واللاجئون بالأمن المستدام في مناطق إقامتهم

لوحظ حدوث حالات انتهاك للطابع المدني للمواقع. وتترد عناصر من قوات الدفاع والأمن على بعض المواقع من أجل إجراء عمليات تفتيش على إثر عمليات التوغل التي تقوم بها الميليشيات المسلحة، وكثيرا ما تكون هذه العمليات مصحوبة بانتهاكات لحقوق الإنسان.

وفي إيتوري، قتل 70 شخصا في هجمات على مواقع للمشردين داخليا.

المعلم 8 - جعل مشاركة النساء والقادة الشباب (لإسراع أصواتهم) مشاركة مهمة في عمليات صنع القرارات المتعلقة بحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار وتوطيد السلام

<p>1-8 يُزاد تمثيل المرأة ومشاركتها الهادفة في الهياكل المجتمعية، وخاصة في اللجان المحلية ومجالس السلامة بالمقاطعات</p>	<p>البيانات غير متوفرة حالياً.</p>
<p>2-8 يُواصل ويُعزز تنفيذ خطة عمل الشرطة الوطنية الكونغولية وخطة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المتعلقة بالبيان المشترك بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع</p>	<p>في عام 2022، يمكن ملاحظة وجود تقدم متواصل في تنفيذ خطة عمل الشرطة الوطنية الكونغولية وخطة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المتعلقة بالبيان المشترك بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، اللتين أبرمتا في عامي 2020 و 2021 على التوالي.</p> <p>وفي الفترة الفاصلة بين آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2021، تلقى 189 جندياً من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تدريباً. ووقع 52 قائداً، من بينهم 10 عمداء، على تعهدات بمكافحة العنف الجنسي عملاً بمقتضيات الخطة.</p> <p>وحتى كانون الأول/ديسمبر 2021، تم تدريب 129 من قادة الشرطة الوطنية الكونغولية، من بينهم 21 امرأة. وقد وقع جميعهم على تعهدات بمكافحة العنف الجنسي عملاً بمقتضيات الخطة.</p>
<p>3-8 تتخذ خطة العمل الوطنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن (الخطة الثانية) والاستراتيجية الوطنية المنقحة لمكافحة العنف الجنساني في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري</p>	<p>وفي إيتوري، يجري تنفيذ أنشطة إرشادية وتدريبية لفائدة أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية وأيضاً لفائدة القضاة العسكريين.</p> <p>وفي كيفو الجنوبية، ألقت السلطات القضائية القبض على 5 من قادة جماعة ماي - ماي - راياموتومبوكي المسلحة وعلى اثنين من المدنيين يُشتبه في ارتكابهما لانتهاكات جماعية، بما في ذلك أعمال عنف جنسي في إقليم شابوندا. ومن المتوقع عقد جلسة استماع ضمن إطار محكمة متنقلة.</p>
<p>المشاريع المحددة والإجراءات الروتينية مدمجة ضمن أطر خطة العمل الوطنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 وفي الاستراتيجية الوطنية المنقحة لمكافحة العنف الجنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية.</p> <p>ولا تزال هناك حاجة إلى نشر هذه الوثائق وتعزيز هذه الأطر ودعم مؤسسات الدولة والمجتمع المدني من أجل فهم أطر العمل هذه واستخدامها.</p> <p>وتم وضع خطة عمل بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) لفائدة إيتوري، مع وجود آليات للمتابعة.</p>	

الحالة في الفترة الفاصلة بين كانون الأول/ديسمبر 2021 وشباط/فبراير 2022
(أو أحدث المعلومات المتاحة)

4-8 يزداد عدد المنظمات والشبكات النسائية المستفيدة من مبادرات الحماية وتحقيق الاستقرار ونسائية في إيتوري في عام 2021. وتوتيد السلام

المعلم 9 - زيادة قدرات مؤسسات الدولة على حماية المدنيين وحقوقهم، من خلال استعادة سلطة الدولة

1-9 تتناقص الاعتداءات الجسدية على المدنيين، ولا سيما النساء والفتيات والفتيان و 442 طفلاً؛ و 886 من الانتهاكات والتجاوزات للحق في الحرية والأمن، التي خلفت 5 933 ضحية، منها 4 747 رجلاً و 723 امرأة و 463 طفلاً؛ و 1 880 من الانتهاكات والتجاوزات للحق في السلامة البدنية، التي خلفت 3 508 ضحية، منها 2 176 رجلاً و 948 امرأة و 384 طفلاً.

وقد تعرض ما لا يقل عن 528 امرأة و 226 طفلاً و 8 رجال إلى أعمال عنف جنسي في جميع أنحاء البلد.

وانتهكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد الجماعات المسلحة في المقاطعات المتأثرة بالنزاعات المسلحة بلغت نسبتها 60 في المائة.

2-9 تُهيئاً بيئة مؤاتية لسلامة وأمن النساء والفتيات والفتيان، تكون خالية من العنف الجنسي والجنساني وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان لم يرد الإبلاغ عن أي تحسن.

3-9 توضع آليات لضمان التعويض عن الخسائر والأضرار والحرمان التعسفي أو غير القانوني من الأراضي مشروع القانون المتعلق بحماية الشعوب الأصلية، الذي اعتمده الجمعية الوطنية في نيسان/أبريل 2021، ينص على إحداث صندوق خاص لتعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية. وهو ينص أيضاً على التزام الدولة بتهيئة الظروف الملائمة للنقل وإعادة التوطين في حالة القوة القاهرة.

أما قانون الأراضي رقم 73-021 المؤرخ 20 تموز/يوليه 1973، بصيغته المعدلة والمتممة بالقانون رقم 80-006 المؤرخ 18 تموز/يوليه 1980، فهو ينص أيضاً على هذه الآليات.

المعلم 10 - إشراك مؤسسات الدولة في حماية المدنيين وحقوقهم، وذلك بتعزيز سيادة القانون لمكافحة الإفلات من العقاب والفساد وفقاً للقوانين الوطنية والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان

10-1 يتناقص عدد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات الجسدية لحقوق الطفل، والعنف الجنسي والجنساني، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها جميع الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة التابعة للدولة في عام 2021، تم تسجيل 6 989 حالة من حالات انتهاكات لحقوق الإنسان (أي بانخفاض قدره حوالي 12 في المائة مقارنة بعام 2020)، شملت 556 من ضحايا العنف الجنسي البالغين (548 امرأة وثمانية رجال)، بما في ذلك 537 ضحية للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات (531 امرأة وست رجال) (أي بانخفاض قدره 21 في المائة مقارنة بعام 2020). وشهدت نسبة انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد الجماعات المسلحة في المقاطعات المتأثرة بالنزاعات المسلحة ارتفاعاً لتصل إلى 60 في المائة. وفي الفترة الفاصلة بين كانون الأول/ديسمبر 2021 وكانون الثاني/يناير 2022، وثقت البعثة 560 انتهاكا وتجاوزا لحقوق الإنسان (أي بانخفاض قدره 33 في المائة عن الشهرين السابقين). وينطوي عدد ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات المسجل في تلك الفترة على ما لا يقل عن 98 شخصا بالغا، جميعهم من النساء، ليشكل ذلك زيادة بنسبة 17 في المائة مقارنة بشهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2021. وكانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن 59 حالة، والجهات الفاعلة الحكومية مسؤولة عن 39 حالة.

10-2 تزداد الموارد المخصصة لتشغيل نظام العدالة وإنشاء آليات لمنع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والتصدي لها، بما في ذلك ما يتعلق بمنح تعويضات وتقديم الدعم الشامل للضحايا

10-3 تزداد فعالية مؤسسات حماية حقوق الإنسان التابعة للدولة من خلال إنشاء شعبة حقوق الإنسان الإقليمية في مقاطعة إيتوري وتعزيز الإجراءات التي تتخذها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على النحو الأمثل والفعال لتنفيذ ولايتها وفقاً لمبادئ باريس، بما في ذلك معالجة الشكاوى

لم تُنشأ بعد شعبة حقوق الإنسان الإقليمية في مقاطعة إيتوري. وفي عام 2021، ساعد مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إجراء تحقيقين على الأقل من التحقيقات القضائية التي يجريها مكتب المدعي العام العسكري الأعلى في إيتوري، وتم عقد ما لا يقل عن جلستي استماع متنقلتين من قبل محكمة غاريسون العسكرية ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان وقسم دعم إقامة العدل، مما أتاح البت في 66 قضية على الأقل من قضايا الانتهاكات الجسدية والعادية لحقوق الإنسان ومن قضايا الجرائم ضد الإنسانية.

الحالة في الفترة الفاصلة بين كانون الأول/ديسمبر 2021 وشباط/فبراير 2022
(أو أحدث المعلومات المتاحة)

10-4 يتم التحقيق في الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان وتقوم الهيئات القضائية بملاحقة مرتكبيها بمصادقية، ويقدمُ الجناة، بمن فيهم من يشغلون مناصب قيادية وتحكُّمية، إلى العدالة

في عام 2021، أدانت السلطات القضائية 345 جندياً من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، و 115 عنصراً من عناصر الشرطة الوطنية الكونغولية، و 149 من مقاتلي الجماعات المسلحة، بارتكاب أعمال ترقى إلى مستوى انتهاكات لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في الفترة الفاصلة بين كانون الأول/ديسمبر 2021 وآذار/مارس 2022، أُدين ما لا يقل عن 56 جندياً من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسبعة من ضباط الشرطة الوطنية الكونغولية، وثلاثة من ضباط السجون، وثلاثة من أفراد الجماعات المسلحة، بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

وفي إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتجانينقا، تم ضبط استراتيجيات الأقاليم بشأن إعطاء الأولوية للملاحقة القضائية على الجرائم بموجب القانون الجنائي الدولي وعلى جرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وشمل ذلك 106 قضية من قضايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، منها 53 قضية تنطوي على العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وتشهد نسبة 58 في المائة من هذه القضايا تقدماً كبيراً في معالجتها.

10-5 يُعترف بالضحايا، بمن فيهم النساء والفتيات ضحايا العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وتُمنح تعويضات مناسبة

في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكاساي وكاساي الوسطى وتجانينقا، اعترفت المحاكم والهيئات القضائية بوجود 2 485 ضحية من ضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أو العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وعلى الرغم من أن هذه المحاكم والهيئات قد قضت بدفع تعويضات لجميع الضحايا، فإن هؤلاء لم يحصلوا بعد على هذه التعويضات.

وهناك جهود مبذولة من أجل ضمان فعالية التعويضات القضائية وغير القضائية لضحايا العنف الجنسي والجنساني، وذلك من خلال لجنة وطنية للعدالة الانتقالية ومرسوم قانون بشأن التعويضات يجري العمل حالياً على صياغته.

10-6 يُزاد عدد النساء الموجودات في مؤسسات الدولة التي تحمي المدنيين وحقوقهم ومن ذوات التأثير الكبير فيها

البيانات غير متوفرة حالياً.

10-7 يُزاد عدد المجيبين الذين يرون أن ضحايا العنف الجنسي تُمكن من سبل الانتصاف لدى المحاكم (بيانات استقصاء الآراء)

لم تجر أي أنشطة استقصائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

8-10 تُنفَّذ عملية للعدالة الانتقالية على أنشأ رئيس الجمهورية لجنة مشتركة معنية بالعدالة الانتقالية. وعقدت اللجنة اجتماعها الأول في 17 آب/أغسطس 2021. وفي شباط/فبراير 2022، أجريت مشاورات شعبية في مقاطعات كاساي وكونغو الوسطى وتنجانيقا. وفي إيتوري، هناك مشاورات وتدريبات جارية من أجل التمهيد لعقد المشاورات الشعبية بشأن العدالة الانتقالية.

9-10 يعزّز الإطار القانوني، تمشياً مع الصكوك القانونية الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ويصدر القانون بشأن التدابير التنفيذية لممارسة حرية التظاهر؛ ويُعتمد مشروع القانون بشأن حقوق ومسؤوليات المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان ومشروع القانون بشأن الأحكام العامة المنطبقة على المؤسسات غير الربحية والمؤسسات المخوَّلة صفة المنفعة العامة

لم تدرج مشاريع القوانين الثلاثة بعد في جدول أعمال العمل البرلماني، وهي لا تزال قيد الإعداد. وفي 6 كانون الأول/ديسمبر 2021، اعتمد مجلس الشيوخ القانون الأساسي لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها.

المعلم 11 - الوجود الفعال والفعلي لمؤسسات الدولة من أجل ضمان الحد الأدنى من توفير الخدمات العامة للسكان

1-11 تُعزّز آليات إدارة اللامركزية يشير الأمر الرئاسي المؤرخ 7 كانون الثاني/يناير 2022، الذي يحدد صلاحيات الوزارات، إلى أنّ وزارة الداخلية والأمن واللامركزية والشؤون العرفية هي المسؤولة بالأساس عن "تنفيذ استراتيجيات وآليات سياسة الحكومة بشأن اللامركزية"، وكذلك عن صندوق تحقيق المساواة.

وفي أوائل عام 2022، تم تسريع نسق الخطى في تنفيذ برنامج التنمية على أساس الأقاليم البالغ عددها 145 إقليمياً (وقعه الرئيس فيليكس أنطوان تشيسيكودي تشيلومبو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، بميزانية تقدر اعتماداتها بمبلغ 1,66 مليار دولار أمريكي).

وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، اعتمد مجلس الشيوخ قراراً بإنشاء إطار رسمي للحوار والتشاور بين مجلس الشيوخ ومجالس المقاطعات؛ ويتمثل الهدف الرئيسي في تحسين الحكم المحلي وتوطيد اللامركزية من خلال التعاون الفعال بين مجلس الشيوخ والمؤسسات الأخرى.

الحالة في الفترة الفاصلة بين كانون الأول/ديسمبر 2021 وشباط/فبراير 2022
(أو أحدث المعلومات المتاحة)

وفي كيفو الشمالية، تم إعداد التقرير التشخيصي عن القدرات في مجال تنسيق المبادرات الإنمائية، وتقرير تحليل الأداء من حيث اللامركزية والتخطيط الإنمائي الإقليمي والمحلي.

11-2 يعمل جهازا الشرطة والعدل، بما فيه نظام السجون، بطريقة منسقة في المدن الرئيسية في تنجانيقا وإيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، ويتحلمان بشكل مطرد المسؤولية عن النظام العام

مكاتب المدعين العامين والمحاكم والهيئات القضائية ذات الاختصاص الجنائي تعمل في المدن الرئيسية التابعة للمقاطعات الأربع. بيد أن التنسيق داخل نظام العدالة الجنائية لا يزال محدودا. وتفتقر هذه المؤسسات إلى ما يكفي من الموظفين والمباني ومرافق التشغيل. ويجري تنفيذ تدابير لبناء قدرات سلطات السجون، وكذا قدرات أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، المكلفين بالعمل داخل السجون ذات الأولوية في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتجانيفًا.

وفي كيفو الشمالية، هناك جهود مبذولة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بأداء نظام العدالة الجنائية. وتشهد تنجانيقا تعاونًا وثيقًا بين سلطات السجون والسلطات القضائية من أجل إنهاء العمل بالاحتجاز غير القانوني أو التعسفي ووضع حد لابتزاز المحتجزين وتعذيبهم. وفي هاتين المقاطعتين، يجري اتخاذ تدابير لبناء القدرات التقنية لدى الجهات الفاعلة في نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك ضباط الشرطة القضائية، وموظفو القانون (القضاة والمدعون العامون)، وأمناء دائرة الادعاء العام، وكتبة المحاكم، وضباط الشرطة الوطنية الكونغولية.

11-3 يُزاد عدد النساء ذوات المؤهلات في القضاء والجيش والشرطة

حتى كانون الأول/ديسمبر 2019، كانت هناك 555 موظفة قانونية (قاضيات ومدعيات عامات). أما في إيتوري فلا توجد امرأة واحدة من بين موظفي القانون (القضاة والمدعون عامون) البالغ عددهم 74 موظفاً.

11-4 تُموّل وتتفّذ بالكامل خطة العمل الخمسية لإصلاح الشرطة الوطنية الكونغولية

في الوقت الراهن، لا تتلقى خطة العمل الخمسية الثانية تمويلا من السلطات الكونغولية. ويجري حاليا تنفيذ بعض الأنشطة الواردة في هذه الخطة، وهي مدرجة ضمن مشروع برنامج مشترك لدعم إصلاح الشرطة وغير ذلك من الأنشطة التي لا تتطلب تمويلا، مثل الأعمال التحضيرية المتعلقة بالمسودات الأولية لمشاريع القوانين، وتطوير الأدوات، ورصد بعض الأنشطة.

11-5 تكتسب الأجهزة الأمنية الحكومية القدرات الكافية وتتفّذ الأطر المتفق عليها لمكافحة جرائم العنف الجنسي

لم يتم تسجيل أي تغييرات.

11-6 تُحسّن كفاءة الإدارة العامة على الصعيد المركزي وصعيد المقاطعات والصعيد المحلي،

ينص الأمر الرئاسي الصادر في 7 كانون الثاني/يناير 2022، الذي يحدد صلاحيات الوزارات، على وجوب أن تتفّذ جميع الوزارات سياسة الحكومة في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.

الحالة في الفترة الفاصلة بين كانون الأول/ديسمبر 2021 وشباط/فبراير 2022
(أو أحدث المعلومات المتاحة)

تمشيا مع برنامج الحكومة، بوسائل منها إدارة الموارد على نحو أكثر كفاءة داخل مجالس المقاطعات وذلك لمدة سنتين، وأيضا على تعهد باستحداث إصلاحات دستورية وتشريعية تكفل استقرار مؤسسات المقاطعات.

ولكن تم في إيتوري وكيفو الشمالية تعليق عمل حكومي المقاطعتين، وكذلك المجالس الإقليمية فيهما، وتم نقل صلاحياتهما إلى السلطات العسكرية الإقليمية في أعقاب حالة الحصار المعلنة في شهر أيار/مايو 2021.

7-11 تعامل السجون ذات الأولوية في ندولو وماكالا ولوزومو وغوما وبيني وبوتيمبو وبونيا وكاليمي وأوفيرا وبوكافو وكاباري وكانانغا المحتجزين معاملة مستقلة وبشكل مأمون، بما في ذلك السجون ذات الخطورة العالية و"الأهمية الكبيرة"، مع إتاحة القدرات الأمنية المناسبة لضمان الأمن الداخلي وإعاشة المحتجزين في السجون ويجري اتخاذ تدابير لبناء قدرات سلطات السجون الوطنية. ويبلغ معدل الاكتظاظ في السجون ذات الأولوية 412 في المائة. وقد توفي ثلاثون سجينا لأسباب عدة منها سوء التغذية. ومع ذلك، تم الإفراج عن 1 545 سجينا بعد تفتيش أجرته السلطات.

8-11 تُحسّن ظروف العمل والمعيشة للقضاة وضباط الشرطة وضباط السجون، وفقا لبرنامج الحكومة في إطار الجهود الرامية إلى تحسين ظروف العمل والمعيشة للموظفين القانونيين (القضاة والمدعون العامون)، شهدت مرتبات هؤلاء تحسنا كبيرا.

المعلم 12 - تحسين الطلب على العدالة، والوصول إلى العدالة وتلبية احتياجات السكان من الحماية القانونية، ولا سيما للفئات الضعيفة والمعرضة للخطر، من خلال إنشاء ما يكفي من الآليات القانونية القادرة على العمل

1-12 تُنشأ أو تُصلح البنى التحتية للشرطة بالمشاور مع الشرطة الوطنية الكونغولية، يخطط عنصر الشرطة بالبعثة لاستكمال 16 مشروعا من مشاريع بناء وإصلاح الهياكل الأساسية للشرطة الوطنية الكونغولية بحلول حزيران/يونيه 2022. النزاع المسلح، وفقا لبرنامج الحكومة

الحالة في الفترة الفاصلة بين كانون الأول/ديسمبر 2021 وشباط/فبراير 2022
(أو أحدث المعلومات المتاحة)

ويجري اتخاذ إجراءات لتحسين ظروف عمل الموظفين القانونيين (القضاة والمدعون العامون) وغيرهم من الموظفين القضائيين عن طريق بناء الهياكل الأساسية القضائية وإصلاحها وتوفير الأثاث والمعدات في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتجانيقا. ويجري أيضا اتخاذ إجراءات لتحسين الهياكل الأساسية لنظام السجون في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

وفي إيتوري، أفضت هذه المبادرات إلى تزويد محاكم السلام، والمحكمة الإقليمية، ودائرة الادعاء بالمحكمة الإقليمية، ومحكمة الأحداث، ومحكمة الحامية العسكرية، ودائرة الادعاء العسكري، ودائرة الادعاء العسكري المنفصل، بمبانيها الخاصة. ومع ذلك، لا تزال محكمة الاستئناف ومكتب الادعاء العام الرئيسي، اللذان أنشئا في عام 2018، والمحكمة العسكرية والنيابة العسكرية العليا، اللتان أنشئا في أيار/مايو 2021، من دون مبان، ولا تتوفر أي مكاتب لدائرة الادعاء العسكري المنفصل في إيرومو.

وقد تم تحديد المؤسسات ذات الأولوية ضمن نظام العدالة الجنائية من أجل بنائها أو إصلاحها في كيفو الشمالية وتجانيقا.

وفقا لنتائج أحد استطلاعات المستفيدين من المشاريع الممولة من صندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار، بلغت النسبة المئوية للمواطنين الذين أبلغوا عن إمكانية الوصول إلى محكمة في غضون يوم واحد 17 في المائة (10 في المائة من النساء و 20 في المائة من الرجال) في مويغا في كانون الثاني/يناير 2021، و 69 في المائة (64 في المائة من النساء و 73 في المائة من الرجال) في دجوغو، و 75 في المائة (74 في المائة من النساء و 76 في المائة من الرجال) في أوفيرا في النصف الثاني من عام 2021.

12-2 يُيسّر الوصول إلى المعلومات والعدالة (إجراءات التحقيق والملاحقة القضائية) من أجل معاملة خالية من التمييز للنساء والفتيات والفتيان في نظام العدالة

وفي كاساي الوسطى وكيفو الشمالية وتجانيقا، تم البت في 14 قضية من قضايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وقد أتاح ذلك إمكانية الوصول إلى القضاء لفائدة 655 2 من المتقاضين، منهم 170 متهما و 2 485 ضحية.

ينص القانون على تدابير حماية الضحايا والشهود، ولا سيما النساء والأطفال. والجهات الشريكة للحكومة، مثل مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تساعد أيضا على تنفيذ هذه التدابير.

12-3 تحدد التدابير المتعلقة بحماية الضحايا والشهود، ولا سيما النساء والأطفال، قبل الإجراءات القضائية وأثناءها وبعدها

جرى العمل منذ حزيران/يونيه 2020 على تنقيح وتصديق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنسي والجنساني، التي تشمل العنف المنزلي وتغطي جميع المقاطعات؛ وقد شُرع في تنفيذ هذه الاستراتيجية.

12-4 تُنشأ آلية لإصلاح العدالة النسائية وإخضاع تلك العدالة للمساءلة بغية مكافحة

الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني يوفر قانون ميزانية عام 2022 الدعم لجميع الإصلاحات الهادفة إلى معالجة العنف الجنسي. وسيتم إجراء تقييم لمدى تنفيذ هذه الإصلاحات خلال نهاية النصف الأول من عام 2022.

12-5 تُطوّر وتُنفَّذ برامج العدالة المحدّثة للتحويل التي تتصدى للانتهاكات التي تتعرض لها المرأة ولأوجه عدم المساواة الكامنة التي تجعل النساء والفتيات عرضة للتضرر في وقت النزاع

المعلم 13 - تطبيق التدابير التأديبية والقضائية، وفقا للقانون، ضد المسؤولين عن أعمال الفساد أو الأشخاص الذين يقيمون علاقات تجارية مع الجماعات المسلحة

13-1 تُعزّز قدرة الحكومة على التحقيق في قضايا الفساد أو العنف الخطير ضد المدنيين أو فيما يتصل بالعلاقات التجارية مع الجماعات المسلحة التي يضلح فيها مسؤولون في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإجراء الملاحقة القضائية في تلك القضايا

في إطار الجهود الرامية إلى بناء القدرات اللازمة للتحقيق في قضايا الفساد ومقاضاة مرتكبيها، قام 300 شخص، من بينهم 88 امرأة، (أ) بصياغة تشخيص كامل لمكافحة الفساد في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ (ب) واتفقوا على الإصلاحات التي يتعين القيام بها؛ (ج) ووضعوا الآليات اللازمة لرصد الإصلاحات التي يتعين القيام بها من أجل مكافحة الفساد في البلد.

وفي إيتوري، شرعت دائرة الادعاء العسكري العليا في إجراءات قانونية ضد المشتبه في ارتكابهم لجرائم خطيرة، سواء من الجماعات المسلحة أو من قوات الأمن. وفي السياق نفسه، يجري أيضا استجواب ضباط من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومن الشرطة الوطنية الكونغولية وموظفين حكوميين بتهمة ارتكاب جرائم فساد واختلاس أموال عامة.

وفي إطار بناء القدرات أيضا، هناك محكمة حامية عسكرية جديدة بدأت تعمل في بوتيمبو، بمقاطعة كيفو الشمالية، من أجل مكافحة الإفلات من العقاب في بوتيمبو ولوبيرو.

13-2 يُسنّ قانون لحماية المبلّغين عن المخالفات ابتغاء الحد من الإثراء غير المشروع، وفقا لبرنامج الحكومة

اقترح في حزيران/يونية 2021 مشروع قانون بشأن حماية المبلّغين عن المخالفات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد حظي مشروع القانون بالفعل بموافقة المجتمع المدني.

المعلم 14 - استمرار الحكومة في تنفيذ استراتيجيات الأمن على الصعيدين الوطني وصعيد المقاطعات، فضلا عن خطة عمل لإصلاح قطاع الأمن، مع التركيز بوجه خاص على احترام حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية

14-1 يُروّج لخطط العمل ذات الأولوية فيما يتعلق بإصلاح القوات المسلحة لجمهورية هناك خطط لإصلاح الشرطة والجيش. بيد أنّ عملية التنفيذ تشهد تأخرا.

الحالة في الفترة الفاصلة بين كانون الأول/ديسمبر 2021 وشباط/فبراير 2022
(أو أحدث المعلومات المتاحة)

الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية وتنفذ بفعالية على الصعيدين الوطني وصعيد المقاطعات، مع مراعاة البعد الجنساني

14-2 تُعزز آلية الرصد والمراقبة فيما يتعلق بالمساءلة البرلمانية للمؤسسات الأمنية مثل مجلس الأمن الوطني والآلية الوطنية للرقابة والمجتمع المدني، في تنفيذ إصلاح قطاع الأمن. شرعت البعثة في إشراك غرفتي البرلمان من خلال لجنتي الدفاع والأمن التابعتين لهما، وكذا أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين

14-3 تُعتمد خرائط طريق تراعي المسائل الجنسانية لتنفيذ خطة العمل ذات الأولوية لإصلاح قوات الدفاع والأمن، فضلا عن حصص مخصصة وتدريب متخصص لتيسير توظيف النساء واستبقائهن ومشاركتهن في مؤسسات قطاع الأمن، ويُبلغ الشركاء الثنائيون والمتعدّدو الأطراف بكل ذلك

14-4 تُعتمد خريطة طريق مستكملة لتنفيذ الخطط السنوية للتجنيد في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية والتسريح منها ويُبلغ بها الشركاء الثنائيون والمتعدّدو الأطراف المعنيون بإصلاح قطاع الأمن

14-5 تُزاد التوعية باحترام حقوق الإنسان، بما يشمل حقوق الطفل والقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين في إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان ضمن ما يتعلق بدعم الأمم المتحدة المقدم إلى قوات الأمن غير التابعة لها، تواصل البعثة تدريب جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وضباط الشرطة الوطنية الكونغولية وسلطات السجون في مختلف البلدات والمقاطعات على القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والوقاية من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

المؤشر

الحالة في الفترة الفاصلة بين كانون الأول/ديسمبر 2021 وشباط/فبراير 2022
(أو أحدث المعلومات المتاحة)

14-6 تُعزّز قدرة الآليات القضائية على التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها أجهزة الأمن التابعة للدولة ولانتهاكات سيادة القانون، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع

14-7 تُجرى تقييمات كاملة تراعي المسائل الجنسانية في المؤسسات المسؤولة عن الأمن الوطني (العدالة والشرطة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية) بغية سد الفجوات من حيث القدرات

14-8 تُدرّب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية على التّهجّ المراعية للمنظور الجنساني في السياقات الأمنية وتُوعى بالصلة القائمة بين المسائل الجنسانية ومنع التطرف العنيف

المعلم 15 - تنظيم انتخابات ذات مصداقية وشفافية وسلمية وشاملة للجميع وفق المواعيد المقررة دستوريا

15-1 يُنقّح القانون الانتخابي والقانون التنظيمي بشأن تنظيم اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وتتشغيلها؛ وتُعمد التعديلات بتوافق الآراء بعد إجراء مشاورات سياسية

صدر القانون المنقح للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. بيد أنّ المعارضة وجزءا من المجتمع المدني يعتبران أن هذا القانون لم يعتمد بتوافق الآراء، وهما يعترضان على عدم وجود أحكام تضمن شفافية العملية الانتخابية ومصداقيتها.

	الحالة في الفترة الفاصلة بين كانون الأول/ديسمبر 2021 وشباط/فبراير 2022 (أو أحدث المعلومات المتاحة)	المؤشر
	البيانات غير متوفرة حالياً.	15-2 يُتوصَّل إلى توافق في الآراء بشأن الإصلاحات الدستورية فيما يتعلق بطرائق التصويت
	ليس هناك في هذه المرحلة التزام رسمي من الأحزاب السياسية بهذا الشأن.	15-3 تتمتع الجهات الفاعلة السياسية عن استخدام العنف المسلح المرتبط بالطعون الانتخابية
	البيانات غير متوفرة حالياً.	15-4 تُنفَّذ أطر وترتيبات قانونية مراعية للمسائل الجنسانية، بما في ذلك قانون عام 2015 بشأن إعمال حقوق المرأة والتكافؤ بين الجنسين
	انتخابات حكام الولايات المقبلة المقرر مبدئياً إجراؤها في نيسان/أبريل 2022 تم إرجاؤها إلى شهر أيار/مايو.	15-5 يُزاد عدد المشاركات في العمليات الانتخابية، بما في ذلك بصفة مرشحات في شتى الانتخابات، وذلك على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات
المعلم 16 - تحقيق الاستقرار في مناطق التعدين الحساسة إزاء النزاعات من خلال إضفاء الطابع النظامي تدريجياً على قطاع التعدين والحد بشكل كبير من الغش والفساد		
	لم يرد الإبلاغ عن أي تغيير خلال الفترة المشمولة بالتقرير.	16-1 تفعيل رقابة الدولة من خلال التعزيز الفعال لشرطة التعدين في مناطق التعدين
	لم يرد الإبلاغ عن أي تغيير خلال الفترة المشمولة بالتقرير.	16-2 يُحرَز تقدم كبير في مكافحة الإفلات من العقاب وفي الإلزام بالمساءلة عن العلاقات التجارية غير المشروعة مع الجماعات المسلحة
	لم يرد الإبلاغ عن أي تغيير خلال الفترة المشمولة بالتقرير.	16-3 يُطبَّق تناوب للوحدات المشتبه في تورطها هيكلية في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في المناطق الحساسة إزاء النزاعات وتُعيَّر قيادات تلك الوحدات

16-4 يُحرز تقدم ملموس في المساءلة عن حالات الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية على جميع مستويات القيادة

المعلم 17 - وضع الصيغة النهائية للإصلاح العقاري الذي يحقق الشفافية في تخصيص الأراضي وفي ضمان عدم التعرض لحقوق ملكيتها إلا بسطة

17-1 تضبط أنظمة معرّزة للتتبع وإصدار الشهادات وبذل العناية الواجبة الأنشطة الاقتصادية وتقلّل من إمكانية ارتكاب الغش من قبل الجهات الإجرامية

17-2 يُحرز تقدم كبير في إضفاء الطابع النظامي على التعدين الحرفي في الأراضي العامة المحددة ذات الأولوية والحساسية إزاء النزاعات

17-3 تُتخذ تدابير فعالة لتحسين فرص ممارسة التجارة القانونية المتجددة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

المعلم 18 - تنفيذ الخطة الانتقالية بالاتساق مع الاستراتيجية الإقليمية المتكاملة مع الامتثال للالتزامات التي تعهدت بها بلدان منطقة البحيرات الكبرى والأطراف الموقعة والجهات الضامنة ومكتب المبعوث الخاص في إطار اتفاق أديس أبابا الإطاري

18-1 تُنفذ الخطة الانتقالية في إطار استراتيجية إقليمية متكاملة تحترم الالتزامات التي تعهدت بها بلدان منطقة البحيرات الكبرى

18-2 تُجرى تقييمات منتظمة لتنفيذ الاتفاق الاجتماع الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية والاجتماعات ذات الصلة عُقدت في كينشاسا خلال الفترة من 22 إلى 24 شباط/فبراير 2022.

